جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

المعيقات التي تواجه مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل

إعداد

لوزانا عزمي صدقي كركي

إشراف

د. عاص أطرش

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة السياسات الاقتصادية، بكلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، بنابلس- فلسطين.

2018

المعيقات التي تواجه مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل

إعداد

لوزانا عزمي صدقي كركي

نوقشت هذه إلاطروحة بتاريخ 2018/12/24م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
1- د.عاص أطرش / رئيساً ومشرفاً	.....
2- د. مهند اسماعيل / ممتحناً خارجياً	.....
3- د. شاكر خليل / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى روح أمي التي علّمتني الحنان والعَطْف بِصمْت وأبي الذي عَلّمني الحَزْمَ والعزمْ، إلى مَن علّماني وأَدّباني وربيَاني صغيرةً، إلى مَن يُرافقونني أيْنما كُنت، إلى مَن كانت تُقرّ أَعْيُنُهم برؤيتي، ويَذكرونني دوْماً من بينِ إخوتي، إلى مَن أسْعَدُ برؤيتهم كلّ ليلةٍ، إلى مَن أُردّدُ على فُراقهم:

قدْ مَاتَ قومٌ ومَا ماتَتْ فَضائلُهم وقَدعاشَ قومٌ وهُم في النّاسِ أمواتِ

إلى أبطال المقاومة الذين بَعثهُم الله أملاً للمستضعفين في الأرض، وجاءوا وعداً مفعولاً من عنده، وأيّدهم بنَصره، إلى مَن أنزل فيهم في مُحكَمِ كتابه:"فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَفْعُولًا ".

الشكر والتقدير

- كل التقدير والعرفان للمربي الفاضل الدكتور عاص أطرش، الذي كان يعمل دوْماً على تعليمي وتدريبي بكل إتقان وإخلاص وصبر.
- كل الشكر للزملاء والزميلات الذين دعموني وساندوني في الظروف الصعبة وغيرها لإكمال هذه الرسالة.
- الشكر والتقدير للمربي والمشرف الفاضل الدكتور شاكر الشلالفة، والمربية الفاضلة مرفت حسونة مديرة مدرسة محمد علي المحتسب للبنات، على ما مساندتهم ودعمهم لي طوال فترة الدراسة.
- العرفان والتقدير لكافة مشرفي ومدرسي برنامج الماجستير في إدارة السياسات الاقتصادية بجامعة النجاح الوطنية.
- أشكر كل من قدم لي معلومات ساهمت في إثراء هذا العمل.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان

المعيقات التي تواجه مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل

أقرر بأن ما شملت عليه الرسالة هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل، لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة علمية بحثية.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degrees or qualifications.

اسم الطالب: **Student Name:**

التوقيع: **Signature:**

التاريخ: **Date:**

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الإقرار	هـ
فهرس الجداول	ز
فهرس الملاحق	هـ
الملخص	ط
مقدمة	1
الفصل الأول: مشاركة النساء في قوة العمل عام2015	
توزيع النساء حسب الفئة العمرية وعلاقتها بقوة العمل	5
علاقة النساء بقوة العمل حسب مستوى التعليم	6
علاقة النساء بقوة العمل حسب التجمع السكاني	8
نسبة النساء العاملات حسب النشاط الاقتصادي	9
البطالة بين النساء الفلسطينيات	9
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
الفصل الثالث: المعطيات ومنهجية البحث	
المعطيات	21
جمهور الهدف	21
متغيرات الدراسة	21
طريقة التحليل	22
الفصل الرابع: النموذج القياسي ونتائج البحث	
النموذج القياسي	24
نتائج البحث	25
الفصل الخامس: النقاش والخلاصة	
قائمة المصادر والمراجع	45
الملاحق	49
Abstracti	**b**

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
1	نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة	3
2	علاقة النساء بقوة العمل	10
3	معاملات معادلة الانحدار اللوجستية للعوامل المؤثرة على احتمال مشاركة المرأة في قوة العمل.	25
4	معاملات معادلة الانحدار اللوجستية للعوامل المؤثرة على احتمال مشاركة المرأة في قوة العمل، وإدخال عوامل الطلب	31
5	معاملات معادلة الانحدار اللوجستية للعوامل المؤثرة على احتمال مشاركة المرأة في قوة العمل، للمتزوجات ضمن الفئة العمرية (22–30).	32
6	معاملات معادلة الانحدار اللوجستية للعوامل المؤثرة على احتمال مشاركة المرأة في قوة العمل باستخدام متغير مكان العمل.	34
7	معاملات معادلة الانحدار اللوجستية للعوامل المؤثرة على احتمال مشاركة المرأة في قوة العمل، باستخدام متغير مكان العمل للنساء المتزوجات للفئة العمرية (22–30).	36
8	نتائج تحليل معادلة الانحدار اللوجستية باعتبار متغير المشتغلات متغيراً مستقلاً	38

فهرس الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
أ	ملاحق المعطيات	49
ب	ملاحق تحليل النتائج	52
ج	ملاحق الرسوم البيانية	58

المعيقات التي تواجه مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل

إعداد

لوزانا عزمي صدقي كركي

إشرف

د. عاص أطرش

الملخص

يعرض هذا البحث محددات مشاركة المرأة الفلسطينية بالقوى العاملة، والتي تشمل متغيرات العرض والطلب بالسوق، بحيث تتمثل متغيرات العرض بالخصائص الديمغرافية والاجتماعية للمرأة الفلسطينية، أما متغيرات الطلب تم التعبير عنها من خلال متغيرين، الأول نسبة المتعلمات من النساء (13) سنة فأكثر في محافظات الضفة وقطاع غزة، والثاني نسبة المشتغلات في القطاعات الاقتصادية الرئيسة (الخدماتية والزراعية والصناعية)، في كل محافظة بالضفة الغربية وقطاع غزة، ويعرض البحث طبيعة العلاقة واحتمال أثر كل متغير على مشاركة المرأة بقوة العمل، وتم التطرق للإطار النظري وعرض حقائق عن أهمية مشاركة المرأة بالعمل في الأنشطة الاقتصادية وخاصة في الدول المتقدمة، وأيضا عرض الدراسات والأدبيات السابقة ذات العلاقة والتي بينت على إثرها صياغة الفرضيات المحددة للمتغيرات الأساسية، والتي تفسر زيادة أو انخفاض احتمال مشاركة المرأة الفلسطينية بالعمل، كما يعرض البحث طبيعة المعطيات والمحددات المتعلقة بمسح القوى العاملة لعام (2015)، التي تم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث بلغ حجم العينة (39444) امرأة فلسطينية واللواتي أعمارهن (15) سنة فأكثر، وفي الفصل الرابع تم توضيح النموذج المستخدم في القياس، ومن ثم عرض النتائج التي تم التوصل إليها وبيان أثر كل العوامل المستقلة على مشاركة المرأة بالقوى العاملة وذلك بشكل تفصيلي، حيث أكدت النتائج أن هناك مؤثرات من شأنها أن تزيد من مشاركة الإناث بقوة العمل، ومن أبرزها سنوات التعليم حيث أشارت النتائج أن كل سنة تعليم إضافية للمرأة تزيد من احتمال مشاركتها بسوق العمل بمقدار (1.4) تقريباَ، والنساء المتعلمات بين (13) سنة و (16) سنة تقل مشاركتهن بالعمل حوالي سبع أعشار عن المرأة المتعلمة (17) سنة فأكثر، كما بينت النتائج أن متغير العمر ذو دلالة إحصائية موجبة وأكثر الإناث احتمالاً بالمشاركة في سوق هن اللواتي ضمن

الفئة العمرية (35–44) سنة، وكذلك النساء اللواتي أزواجهن حاصلين على درجة الدبلوم أو البكالوريوس أقل احتمالاً بالمشاركة بالعمل بحوالي ست أعشار من النساء اللواتي أزواجهن تعلموا(17) سنة فأكثر، أما عن متغير الحالة الاجتماعية فقد أوضح أن النساء المتزوجات هن أكثر احتمالاً بالمشاركة بقوة العمل من غيرهن (العزباوات والأرامل والمطلقات والمنفصلات)، و وجود أطفال دون سن الخامسة في الأسر، قد يشكل عائقاَ أمام مشاركة المرأة الفلسطينية بالعمل، كما وأوضحت النتائج أن النساء اللواتي تعلمن (13) فما فوق هن الأكثر احتمالاً بالمشاركة بقوة العمل من اللواتي تعلمن أقل من (13) سنة، أما بالنسبة لمتغير النساء العاملات في القطاع الخدماتي يزيد من احتمال مشاركة المرأة بالعمل بنسبة أقل من اللواتي يعملن في القطاع الزراعي والصناعي ويرجع هذا لعدم توفر فرص عمل في القطاع الخدماتي وهو المشغل الأكبر للنساء.

وبالتالي يجب العمل على زيادة الاهتمام بشؤون المرأة من تعليم وتأهيل وتدريب، وزيادة الإنفاق على المشاريع المشغلة للنساء، عن طريق برامج تتبناها الحكومة.

المقدمة:

ارتبط العمل بالإنسان منذ بدء الخليقة وأصبح عنصر العمل من أهم عناصر الإنتاج، ويفرض التطور الحضاري على الإنسان أن يعمل على استغلال كافة قدراته وإمكانياته لتحقيق المزيد من التقدم والرفاهية، وأمام تحديات التنمية ظهرت الحاجة الماسة في كافة المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء، إلى زيادة حجم قوة العمل، ورفع مستوى مهاراتها وقدراتها على التحديد، والابتكار فى شتى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولم يعد عبء العمل مقتصرا على الذكور فقط، بل خرجت المرأة لتشارك في مسيرة بناء المجتمع (عثمان،1991).

وتشكل المرأة ما يزيد عن نصف سكان العالم، لكن مساهمتها في النشاطات الاقتصادية لا تزال أقل بكثير من المستوى الممكن، بالرغم ما تحقق من تقدم ملموس في العقود القليلة الماضية، حيث لا تزال أسواق العمل في مختلف أنحاء العالم مقسمة على أساس نوع الجنس، ويبدو أن التقدم في مسيرة المساواة بين الجنسين قد تعطل بالفعل، فلا تزال مشاركة الإناث في سوق العمل أدنى بكثير من مشاركة الذكور في كثير من بلدان العالم، ومعظم الأعمال غير مدفوعة الأجر تقوم بها المرأة، كما أن تمثيل المرأة في القطاع غير الرسمي يتجاوز تمثيل الرجل بكثير في الحالات التي تعمل فيها المرأة مقابل أجر (إيلبور وآخرون، 2013)، وحين تتمكن المرأة من تنمية إمكانياتها في سوق العمل، يصبح من الممكن تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة،فمشاركتها في سوق العمل تمثل جزءاً من معادلة النمو والاستقرار، إذ تشير دراسة (Aguirre and others,2012) إلى أن رفع نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة إلى مستويات مشاركة الذكور حسب كل بلد، من شأنها أن ترفع إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً بنسبة (5%)، وفي اليابان بنسبة (9%)، وفي الإمارات العربية المتحدة بنسبة (12%)، وفي مصر بنسبة (34%).

والجدير بالذكر أن النظرة للمرأة تتغير بصورة مستمرة مع ارتفاع مستويات التعليم وفتح أبواب العمل أمامها، وقد أصبح خروجها للعمل ظاهرة مألوفة وفي نفس الوقت تستدعي الاهتمام، لما تمثله المرأة من طاقة بشرية ضخمة في المجتمع، ويترتب على خروجها للعمل عدة جوانب إيجابية حيث الأم العاملة لديها اتجاهات إيجابية نحو أبنائها وتحملها للمسؤولية، وتحديها للظروف الصعبة،

وخروجها للعمل أحدث تغير في أدوارها الاجتماعية والاقتصادية حيث أصبحت من معال إلى مشارك في الإعالة (عبد الفتاح كاميليا، 1966).

والمرأة الفلسطينية خير مثال لتحمل المسؤولية والقيادة للأسرة والمجتمع، ومن أهم الأمور التي أكسبتها هذه الصفات هي مشاركة الرجل في العمل في كافة المجالات الزراعية والصناعية والتجارية والخدماتية، حيث بينت الإحصائيات الفلسطينية أن نسبة مشاركة القوى العاملة للنساء تزداد من سنة إلى أخرى حيث بلغت عام 2000 حوالي (14.1%) وفي عام 2014 بلغت (19.1%) إلى أن وصلت عام 2016 إلى (19.6%). (جهاز الإحصاء المركزي، 2016)، وعلى الرغم من تزايد ارتياد النساء سوق العمل في فلسطين إلا أن هذا التزايد طفيف، وهذا يدل على أن هناك تحديات تقف أمام النساء للمشاركة في العمل.

ويناقش هذا البحث مشاركة المرأة في سوق العمل من حيث خصائصها الديمغرافية الأساسية والطلب عليه من قبل المؤسسات، وتوضيح القيود التي تمنعها من مساهمتها في الأنشطة الاقتصادية، والوقوف على العقبات التي تقف حائلاً دون مشاركتها في سوق العمل الفلسطيني، وتتكون هذه الدراسة من ستة فصول، يستعرض الفصل الأول حقائق عن مشاركة الإناث في القوى العاملة وأيضا يعرض واقع مشاركة النساء الفلسطينيات بقوة العمل، وتناول الفصل الثاني الأدبيات والدراسات السابقة العالمية والعربية والفلسطينية ذات العلاقة بعمل المرأة، أما في الفصل الثالث والرابع تم عرض طريقة جمع المعلومات والمعطيات المستخدمة في البحث، والنتائج التي تم التوصل إليها وكذلك طريقة التحليل المستخدمة، أما النقاش والخلاصة والتوصيات تم عرضها من خلال الفصل الخامس.

الفصل الأول

مشاركة النساء في قوة العمل

لايزال متوسط مشاركة الإناث في القوى العاملة منخفضاً عند مستوى قريب من (50%)، مع تفاوت المستويات والاتجاهات العامة من منطقة إلى أخرى، في حين تمثل النساء حالياً (40%) من القوة العاملة العالمية(البنك الدولي،2011)، ويتراوح هذا المعدل المتوسط من مستوى لا يزيد عن (21%) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى أكثر من (63%) في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي، في حين شهدت منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي زيادات كبيرة في هذا المعدل(إيلبور وآخرون، 2013). وللتعرف أكثر على نسب المشاركة حسب المناطق العالمية من العام 1999 –2011 يمكن النظر على رسم بياني(1) ملحق (ج)

وتصنّف فلسطين من الدول ذات المستوى المتدني في مشاركة الإناث في القوى العاملة عام 2011 حيث بلغت نسبة مشاركتهن(16.6%)، في حين حصلت آيسلندا على المرتبة الأولى في مشاركة النساء بالقوى العاملة في العالم بنسبة (70.8%)، تليها البيرو بنسبة (67.8%)، أما نسبة المشاركة في أمريكا بلغت (57.5%)، بينما بلغت أعلى نسبة مشاركة للنساء بقوة العمل في الوطن العربي في دولة المغرب بواقع(26.2%)، وذلك حسب تقرير صندوق النقد الدولي الذي قدمه عام 2013، كما هو موضح في جدول (1).

جدول رقم(1): نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة عام 2011

الدولة	نسبة مشاركة الإناث	الدولة	نسبة مشاركة الإناث
آيسلندا	%70.8	المغرب	%26.2
البيرو	%67.8	مصر	%23.7
الصين	%67.7	السعودية	%17.7
كازاخستان	%66.6	فلسطين	%16.6
أمريكا	%57.5	الأردن	%15.6

وعلى الرغم من تراجع الفروق بين معدلات مشاركة الإناث والذكورعالمياً، فإنها لاتزال مرتفعة في معظم المناطق فمتوسط الفجوة بين الجنسين يتراجع منذ عام 1990، فيما يعزى بالدرجة الأولى إلى انخفاض معدلات مشاركة الذكور في سوق العمل على مستوى العالم رسم بياني(3) ملحق(ج)، وتتفاوت الفجوة بين الجنسين حسب المنطقة، مع وجود أعلى فجوة في منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا بواقع (51%)، تليها منطقة جنوب آسيا وأمريكا الوسطى بواقع (35%)، وتقتصر على (6%) في السويدرسم بياني(2) ملحق(ج)(إيلبور وآخرون، 2013).

أما فلسطينياً بيّنت نتائج مسح القوى العاملة في جهاز الإحصاء الفلسطيني لعام 2015 أن نسبة مشاركةالذكور بالقوى العاملة بلغت (71.9%)، أما نسبة الإناث فقد بلغت (19.4%)، كما يعرضه الشكل االرسم البياني(1):

رسم بياني رقم (1): نسبة المشاركة في قوة العمل حسب الجنس من العام (2000 -2015).

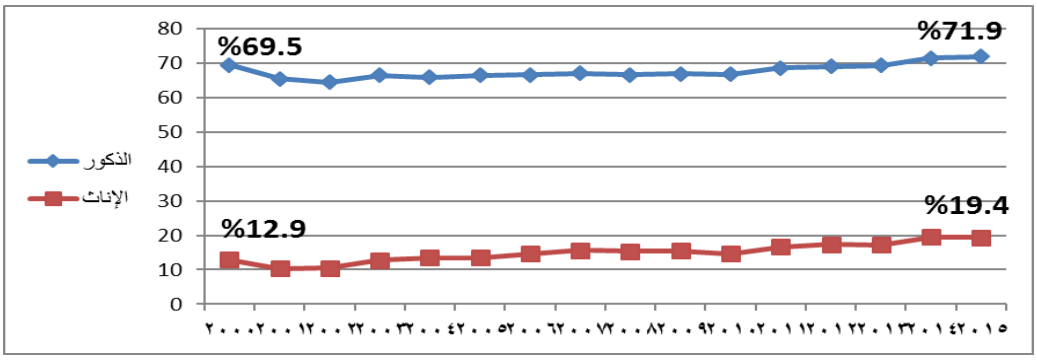

- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وبشكل عام يوجد ارتفاع في نسبة المشاركة في قوة العمل على مدار السنين لكلا الجنسين، ولكن وبنفس الوقت هناك انخفاض فيالمشاركة في السنوات (2000 – 2004) بسبب أحداث انتفاضة الأقصى، والوضوح الأكبر هو وجود الفجوة الكبيرة بين نسبة مشاركة النساء ونسبة مشاركة الرجال في قوة العمل في فلسطين، ويفسّر كفري ونصري هذه الفجوةبتوفر فرص العمل للرجال في السوق الإسرائيلية وفي المستوطنات، علاوة على وجود الحواجز العسكرية بين المدن وفي المدينة الواحدة، التي تعيق المشاركة في العمل وخاصة على الإناث؛ إضافةً لبعض التفسيرات التي تدعي وجود مظاهر التفرقة بين الجنسين في فلسطين المتمثلة في: أولاً التمييز في التوظيف حيث تحتل النساء

في القطاع الحكومي الوظائف ذات الدرجة المتدنية(1-12)، بعكس الرجال الذين يحتلون الوظائف الإشرافية وبخاصة المدير الأعلى، وفي القطاع الخاص في الغالب تتوفر الوظائف المتدنية للنساء، أما في القطاعات الأخرى كالأنروا والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية، تركز على توظيف النساء أكثر من الرجال، ولكن في المقابل لا تساهم تلك القطاعات من إجمالي الوظائف أكثر من (4%). علاوة على التفرقة في التوظيف بين الخريجين والخريجات في عرض الوظائف المتدنية للشابات، ثانياً: التمييز في الأجور ويظهر في بعض العلاوات التي يأخذها الرجل كزوج بغض النظر إن كانت زوجته تعمل أو لا تعمل في الحكومة، والعكس ليس صحيح إذ أن الزوجة لاتتقاضى تعويضاًإن كان زوجها لا يعمل في الحكومة،وهناك تمييز بين الجنسين في الأجور ضمن نفس المستوى التعليمي والمهارات والقدرات بالقطاع الخاص، فالخريجات الإناث يتقاضين (70) شيكل يومياً، مقارنة مع الخريجين الذكور (93) شيكل يومياً، غير أن الشباب خريجو التدريب المهني يحصلون في الوظيفة الأولى على حوالي ضعف راتب الفتيات، علاوة على التمييز في الأجور بين العاملين في الزراعة أو الخياطة والحرف الأخرى، وأكد(كفري ونصر، 2011) أن وجود مظاهر التمييز في الوظائف بين الجنسين مثل توظيف الفتيات لفترة تقل عن السنة بيوم واحد؛ لتجنب التعويض عن نهاية الخدمة، وظهور مسألة التوظيف بالعقود أو على أساس المشروع، للتهرب من الحماية الاجتماعية. ومعاناة النساء من الفصل التعسفي في القطاع الخاص بسبب الحمل والولادة، وكل هذه المظاهر أدت إلى زيادةعزوف النساء عن المشاركة بالعمل وخاصة في القطاع الخاص.

توزيع النساء حسب الفئة العمرية وعلاقتها بقوة العمل:

تقسم منظمة العمل الدولية عدد سكان الدول حسب العمر والعلاقة بقوة العمل إلى ثلاث شرائح، الأولى فئة الأطفال والذين هم دون سن (15) عاماً، والثانية فئة الشباب والأخيرة الأشخاص الذين أكبر من (64) عاماً، و تعتبر فئة الشباب أكثر شرائح السكان مشاركة بالقوى العاملة، وعلى مدار (16) عاما ظهر هذا واضحاً بين النساء الفلسطينيات، حيث تبدأ مشاركتهن بسوق العمل، من

عمر 15 سنة، ثم تأخذ بالتزايد حتى تصل ذروتها عند الفئة العمرية(25–34) سنة، ثم تأخذ بالتناقص والانحدار، كما يظهر في الرسم البياني (2).

رسم بياني رقم (2): نسبة النساء اللواتي داخل القوى العاملة حسب الفئة العمرية من العام (2000–2016).

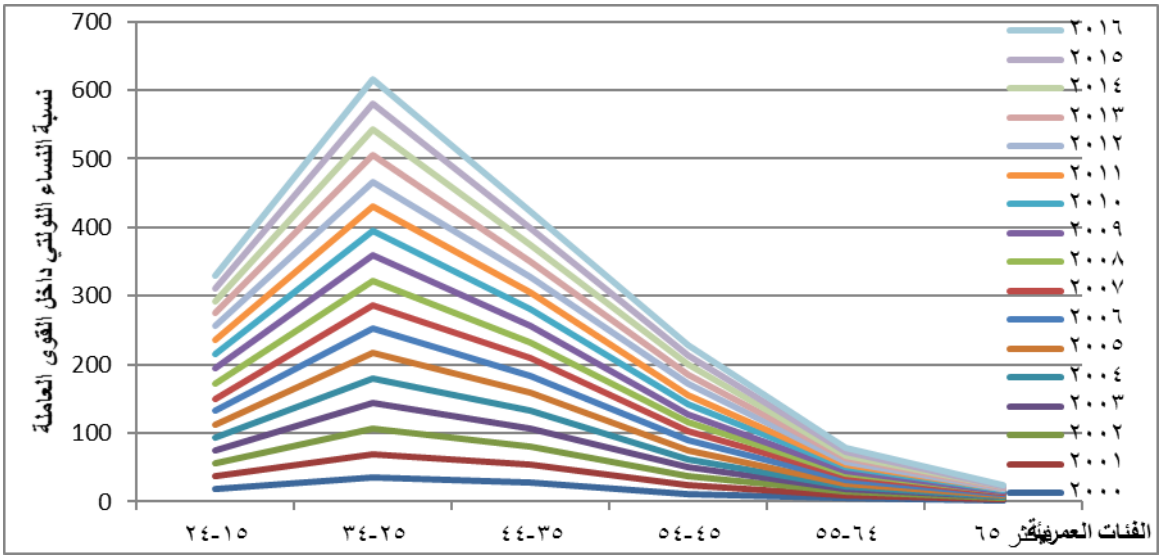

- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

علاقة النساء بقوة العمل حسب مستوى التعليم:

يؤثر مستوى التعليم بشكل كبير على نسبة المشاركة في سوق العمل، حيث كلما زاد مستوى التعليم زادت نسبة مشاركة النساء في العمل، وتشير المقارنة بين النساء داخل القوى العاملة والنساء خارج القوى العاملة حسب المستوى التعليمي إلى فوارق جذرية بين المجموعتين،فمن الواضح أن النساء الحاصلات على درجة بكالوريوس فأعلى هن الأكثر مشاركة في قوة العمل حيث بلغت نسبتهن حسب معطيات 2015 ما يقرب(81%)، بينما النساء في المرحلة الأساسية هن أكثر النساء اللواتي خارج القوى العاملة بواقع (90.7%)، ويعرض الرسم البياني (3) توزيع النساء المشتركات وغير المشتركات في قوة العمل حسب المستوى التعليمي، وذلك ضمن خمس مراحل تعليم (أساسي، ثانوي، دبلوم، بكالوريوس، بكالوريوس فأعلى).

رسم بياني رقم (3): توزيع النساء المشتركات وغير المشتركات في قوة العمل حسب المستوى التعليمي.

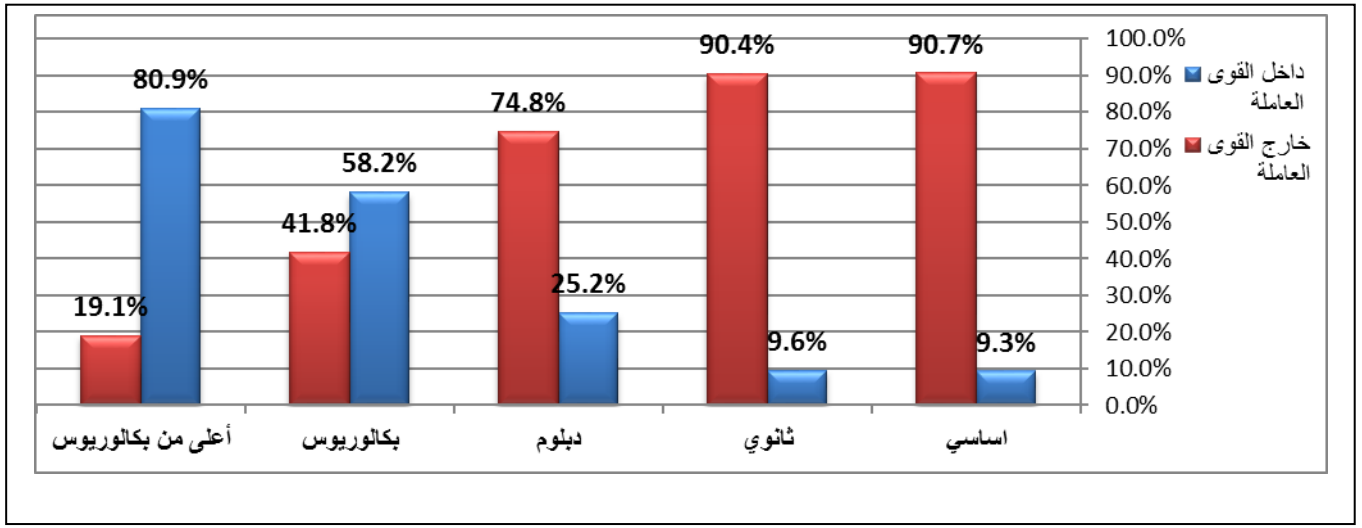

- المصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

علاقة النساء بقوة العمل حسب التجمع السكاني:

حسب احصاءات الجهاز المركزي للإحصاء تبين أن الفلسطينيات المقيمات في المخيمات هن الأكثر اشتركاً بقوة العمل(العاملات+ العاطلات) بنسبة (20.5%)، أما النساء الريفيات و النساء المقيمات بالمدن نرى أن نسب اشتراكهن في القوى العاملة متقاربة جداً، بواقع (19.4%) و(19.3%) على التوالي، كما هو موضح في الرسم البياني (4):

رسم بياني رقم (4): علاقة النساء بقوة العمل حسب التجمع السكاني.

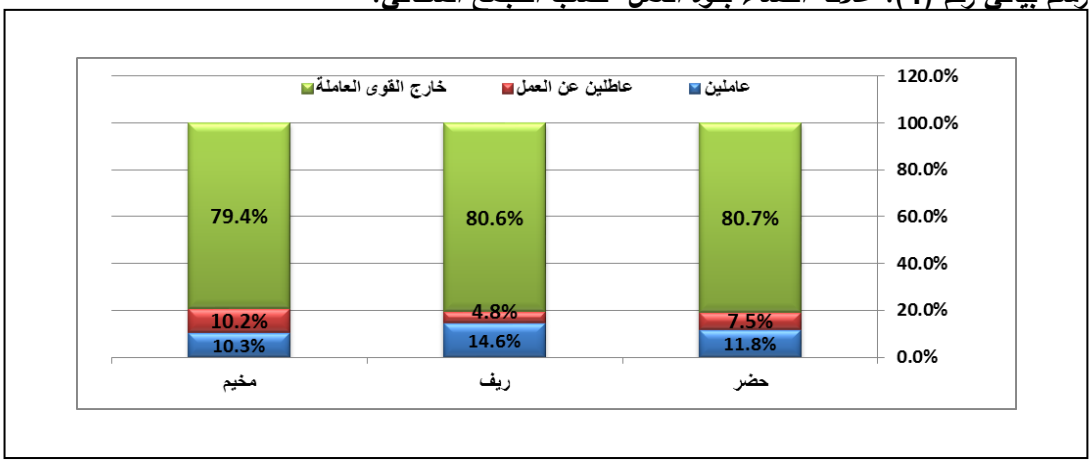

- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

نسبة النساء العاملات حسب النشاط الاقتصادي:

تتوزع النساء المشتغلات على جميع الأنشطة الاقتصادية بنسب مختلفة، ويتبن من الرسم البياني(5) أن (60.2 %) من المشتغلات يعملن في القطاع الخدماتي، وذلك لأنه يتطلب مجهود أقل في تأدية العمل، مقارنة بقطاع البناء فنسبة المشتغلات من النساء بلغت(0.5 %)، أما القطاع الزراعي فنسبة المشتغلات فيه بلغت (14.47%) وذلك لكون المرأة الفلسطينية عضواً في أسر تمتلك أراض زراعية، والشكل البياني(5) يوضح مقارنة عمل النساء بالرجال حسب طبيعة النشاط الاقتصادي.

رسم بياني رقم(5): مقارنة عمل النساء بالرجال حسب طبيعة النشاط الاقتصادي.

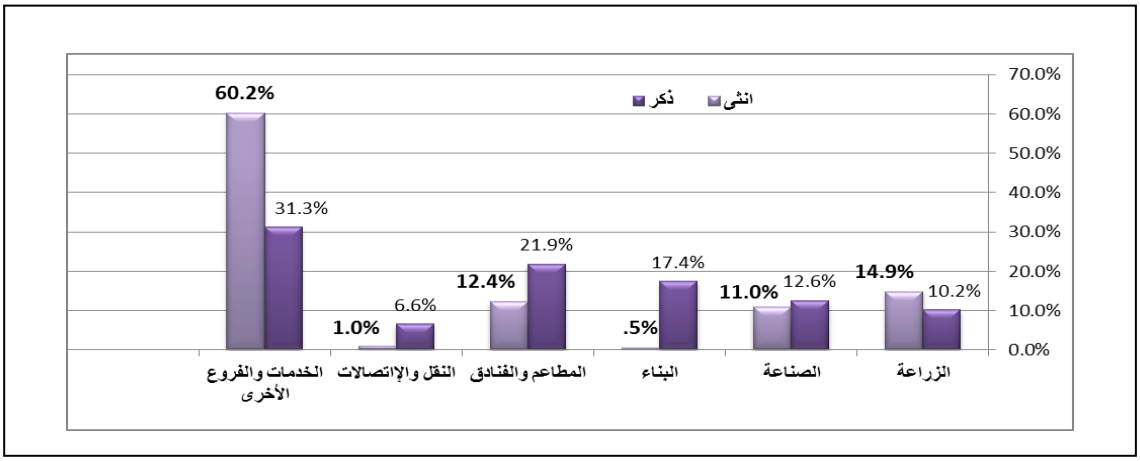

- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

البطالة بين النساء الفلسطينيات:

أوضحت نتائج مسح القوى العاملة لعام (2015) أن نسبة النساء خارج القوى العاملة بلغت(80.6%) والتي تضم النساء فوق سن(64) سنة، وغير المستعدات للعمل بسبب رعايتهن للأطفال،أو كونهن طالبات، و كذلك اليائسات بالبحث عن العمل والمريضات يصنفن ضمن فئة خارج القوى العاملة.ويبين الجدول رقم (2) علاقة النساء بقوة العمل.

جدول رقم(2): علاقة النساء بقوة العمل

البيان	النسبة المئوية
المشتغلات	% 60.8
العاطلات عن العمل	% 39.2
المجموع	100.0
N	39444

وتبلغ نسبة النساء العاملات من مجمل المشاركات في قوة العمل(62.8%) وتظهر بصورى جلية قضية البطالة حيث بلغت نسبة العاطلات عن العمل (39.2%) من مجمل المشاركات في قوة العمل، وهذه النسبة تعد كبيرة جدا مقارنة مع نسبة البطالة بين الذكور البالغة (22.5%)، أما على صعيد معدل البطالة للنساء حسب المحافظة فقد تبين أن محافظة رفح أكثر النساء العاطلات عن العمل فيها، فقد بلغت(62.6%)، أما أدنى نسبة للعاطلات عن العمل على مستوى قطاع غزة فكانت محافظة خانيونس بواقع(56.6%)، وعلى مستوى الضفة الغربية فقد حصلت محافظة طولكرم على أعلى نسبة من العاطلات عن العمل بواقع(29.9%)، أما أدنى نسبة فهي محافظة أريحا والأغوار فقد بلغت(19.7 %).

الفصل الثاني
الإطار النظري والأدبيات السابقة

يكون الطلب على الأيدي العاملة من قبل المؤسسات للمساهمة في إنتاج السلع والخدمات التي سيتم بيعها، ومقابل ذلك يتقاضى العمال الأجور التي تتأثر بالسياسات الحكومية التي لها علاقة بقوانين العمل، مثل الحد الأدنى للأجور، وأنظمة التقاعد ومتطلبات السلامة، واستحقاقات البطالة والضرائب وغيرها من السياسات التي بدورها تؤثر على تكاليف توظيف العمال في المؤسسات، فالعلاقة بين الأجور والطلب على العمال هي دالة مائلة إلى الأسفل، فزيادة تكاليف التوظيف يترتب عليه انخفاض فرص التشغيل للأيدي العاملة (Ehrenberg&Smith2012)، كما ويتأثر الطلب على العمال بالظروف الاقتصادية السائدة ففي حالة الكساد يقل الطلب على العمال، ولكن هناك تباين بالانخفاض بين الذكور والإناث بالرغم من وجود فجوة في المشاركة بالعمل بين الجنسين، فأثناء هبوط النشاط الاقتصادي في الفترة (2007– 2009)، انكمشت الفجوة بين الجنسين في التوظيف في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ويعزى هذا الاتجاه بدرجة كبيرة إلى أن توظيف العمالة في قطاع الخدمات، الذي تتركز فيه عمالة الإناث، كان أقوى منه في القطاعات الأخرى الذي يهيمن عليها الذكور مثل قطاعي التشييد والصناعات (إيلبور وآخرون، 2013)، ففي الولايات المتحدة الأمريكية طوال الفترة(2007– 2012) كانت خسائر الوظائف التي يشغلها الذكور وعددها(6.4) مليون وظيفة، تزيد بمقدار الضعف تقريباً عن خسائر الوظائف التي تشغلها الإناث (Kochhar,2011)، أما في الدول النامية فقد كانت الفتيات عرضة لآثار الأزمة الاقتصادية، حيث أثرت بصورة غير متكافئة على العاملات في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، فقد بلغت نسبة النساء اللاتي أستبعادهن عن الخدمات حوالي(70%) من مجموع الأشخاص المفصولين من العمل(Mazza &Fernanad,2011)، وأثرت زيادة معدلات بطالة الشباب الناجمة عن الأزمة في كثير من البلدان بصورة كبيرة على عمل الإناث، ففي شمال إفريقيا زيادة معدلات البطالة بين الشباب بنسبة (3.1%) أدى إلى زيادة البطالة بين الإناث بنسبة (9.1%) (Stavropoulou&Jones,2013). وتختلف مشاركة الإناث في قوة العمل باختلاف نصيب الفرد من الدخل، حيث توجدعلاقة على شكل حرف (U) بين المتغيرين

يمكن النظر على رسم بياني(3) ملحق (ج). فمع تدني مستويات نصيب الفرد من الدخل يكون ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة دليلاً على ضرورة العمل في غياب برامج الحماية الاجتماعية، ومع زيادة دخل الأسرة ووجود برامج أقوى للحماية الاجتماعية، يمكن أن تنسحب المرأة من سوق العمل تفضيلاً للعمل المنزلي ورعاية الأطفال، أما على مستوى دخول البلدان المتقدمة تزداد مشاركة المرأة في سوق العمل، نتيجة على حصول قسط أوفر من التعليم، وانخفاض معدلات الخصوبة وتوافر التكنولوجية الموفرة للعمل في الأعمال المعيشية (Duflo 2012, World Bank 2011).

ويتفاوت الأشخاص في ساعات العمل التي يقدمونها لسوق العمل على مدى حياتهم، ففي السنوات الأولى للبالغين يكون عرض العمل لديهم أقل لأن معظم وقتهم ينفق على التعليم، وفي السنوات المتأخرة من أعمارهم يتقاعد الأشخاص إما كلياً أو جزئياً، أما في الفئة العمرية (25– 50) عام معظم الذكور في القوى العاملة تكون أكبر(Ehrenberg&Smith2012)، وتسهم المرأة بدرجة كبيرة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية من خلال قيامها بقدر كبير من الأعمال غير مدفوعة الأجر، كتربية الأطفال والقيام بالأعمال المنزلية، والتي هي غير محسوبة في إجمالي الناتج المحلي، فقدرة المرأة على المشاركة بالعمل أقل من الرجال، فالمرأة تقضي بالمتوسط ضعف الوقت الذي يقضيه الرجل في الأعمال المنزلية، وهذا بدوره يزيد من مشاركة الذكور في القوى العاملة(Duflo,2012).

وأغلب الدراسات المتحدثة عن مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وخاصةالقياسية منها، قد انصبت على اعتبار العوامل الديمغرافية للمرأة هي من المحددات الرئيسية التي تفسر مشاركتها في سوق العمل، فقد بينت دراسات عدة أن هناك ارتباطاً قوياً بين مشاركة المرأة في العملومستوها التعليمي واعتبرته عاملاًومحدد ورئيس في زيادة مشاركتها في سوق العمل، واحتمال التحصيل العلمي يزيد من المشاركة بشكل كبير، فمستوى التعليم الدبلوم المتوسط وفوق المتوسط والتعليم الجامعي فأكثر للمرأة، له أثر على مشاركتها في العمل بمقدار العشر عن السيدة التي مستوى تعليمها أقل من الدبلوم المتوسط، والنساء اللواتي أنهنوا الثانوية العامة والكلية، نسبة احتمالهم في

العمل (21_23%) مقارنة بالنساء غير المتعلمات (كامل وعبده، 2015) (Demunoz,B.2007)، وكلما ارتفع مستواها التعليمي مرحلة واحدة تزداد مشاركتها في العمل بمقدار (3.14) مرة (مشعل والسروجي، 2006) ووجد أن النساء الحاصلات على تعليم ثانوي تقل فرصة إنخراطهم في العمل بنسبة (45.1) مقارنة بالنساء اللاتي يمتلكن مستوى تعليمي أعلى (Khan&Rahman2016)، واللواتي لديهن مستوى عال من التعليم(دبلوم عالي، ماجستير أو دكتوراه) يرغبن بالعمل بدرجة تفوق النساء الحاصلات على درجة البكالوريوس والدبلوم (بريك، 2010) ، والذي يزيد من إنتاجية المرأة تعليمها؛ لأنه يطور ويحسن مهاراتها من خلال التدريب فيؤدي إلى زيادة أجرها، أما النساء اللواتي أزواجهن متعلمين نسبة مشاركتهن اقتصادياً تقل بمقدار (9.7%)، والأزواج غير المتعلمين لديهم إنتاجية منخفضة في سوق العمل، وبالتالي مستوى دخل الأسرة منخفضاً، وهذا يدفع النساء للمشاركة العملية، ومن ناحية أخرى الأزواج غير المتعلمين لديهم عدد أكبر من الأطفال، مقارنة بالأزواج المتعلمين، وبالتالي تكون الأسرة معرضة للفقر أكثر مما يدفع المرأة للمشاركة في القوة العاملة. (Azid,Ejaz,Khanan& Alamasi 2010). وفي دراسة وصفية بينت أن من أهم أسباب عدم مشاركة المرأة هو عدم حصولها على التعليم الذي يفتح أبواب العمل المنتج (رمزي،2002).

كما أن هناك ارتباطا وثيقاً بين مشاركة المرأة في قوة العمل وعمرها، ففي دراسة اجريت في الباكستان تبين أن زيادة سنة واحدة في العمر يزيد المشاركة بنسبة (4.2%) وذلك لأن النساء الأصغر عليهم قيود اجتماعية صارمة، والتي لا تسمح لهن الخروج من المنزل، حيث عدد الأطفال في الأسرة أكثر،مما يعيق مشاركتهن في العمل لأنهن في سن الإنجاب، فالأم تفضل الإنجاب ليشاركوا أولادها في العمل لإعانة أسرتها مادياً، والنساء اللاتي تزيد أعمارهن عن (25) سنة أكثر عرضة للمشاركة في نشاط العمل بمقدار (1.796) مرة مقارنة مع الفئة الأقل عمراً

(Azid,Ejaz,Khanan& Alamasi 2010)(Khan&Rahman 2016). والمرأة التي تقع ضمن الفئة العمرية (35_ 49) سنة فاحتمال مشاركتها في العمل بلغت سبعة أمثال المرأة التي تقع ضمن الفئة العمرية (15_34) سنة، أما إذا كانت ضمن الفئة العمرية (50_64) سنة،

فاحتمال مشاركتها في العمل بلغت حوالي خمسة عشر أمثال المرأة التي تقع ضمن الفئة العمرية (15_34) سنة (كامل وعبده، 2015).وفي تصنيف آخر وجد أن النساء من سن(31_ 40) نسبة احتمال عملهن بنسبة(28.1%) والتي تفوق نسبة احتمال الفئة العمرية من سن (41_50) سنة والتي بلغت (25.2%) (Demunoz,B.2007).و من الممكن أن العمر يؤثر سلباً على المشاركة في العمل، حيث وجد أن النسبة المئوية للنساء اللواتي يرغبن في العمل بدرجة قوية هن من الفئة (20_ 29) سنة، تفوق النسبة المئوية للنساء ضمن الفئة (30_39) سنة (داوود1999) (بريك 2010). وكلما تأخر سن زواجها سنة واحدة، زاد احتمال مشاركتها في العمل (1.12) مرة (مشعل والسروجي2006)

كما وتؤثر الحالة الاجتماعية على قرار المرأة للمشاركة في القوى العاملة،واحتمال مشاركة النساء المتزوجات أعلى من العزباوات بنسبة (13.3%) في العمل، والنساء الأرامل يقل احتمال مشاركتهن في العمل بنسبة (4%)، أما النساء المطلقات يزيد احتمال مشاركتهن بنسبة (16%) فهن الأكثر مشاركة في فنزويلا، وتبين أن هناك دلالة إحصائيةللمرأة المتزوجة مقارنة مع غير المتزوجة، وهذا يعني أن الاستقرار الأسري يساعد على التنظيم الجيد لحياة المرأة العملية واحتياجاتها الأساسية، والمرأة المتزوجة قد يكون لديها دافعاً ملحاً للمشاركة العملية ضعف المرأة غير المتزوجة؛ وذلك للخروج من الأزمات والعمل على تغطية الإنفاق على الاحتياجات الأسرية، ومشاركتها في العمل تزيد بمقدار(4.64) مرة إذا كانت متزوجة(كامل وعبده2015) (مشعل والسروجي2006) (Demunoz,B.2007)، وقد وجد أن النساء المتزوجات واللاتي يعملن في NGO نسبة مشاركتهن تزيد بنسبة (55.5%) عن النساء المطلقات والأرامل والمنفصلات(Khan&Rahman2016) وتبين عكس ذلك في دراسات أثبتت وجود علاقة إيجابية بين العزباوات مع المشاركة العاملة بنسبة (6%) مقارنة مع المتزوجات، والنسبة المئوية للنساء العزباوات لديهن الرغبة في العمل بدرجة تفوق النسبة المئوية للنساء المتزوجات والمطلقات والأرامل، وأن من العوائق التي تقف أمام المرأة في المشاركة السياسية هو الزواج المبكر في قطاع غزة، الذي يحول دون استمرار اندماجها ومشاركتها في المجتمع، حيث أن نسبة(37%) من النساء

يتزوجن تحت سن (17) سنة، (Roopnarine &Ramrattan,2012) (بريك2010) (رمزي2002).

والحديث عن الحالة الاجتماعيةللمرأةيقود للحديث إلى متغير عدد الأولاد في الأسرة، حيث وجد أن هناك علاقة قوية ومؤثرة بين عدد الأطفال في الأسرة ومشاركة المرأة في قوة العمل، وخاصة وجود أطفال دون سن السادسة (سن المدرسة) يؤثر عكسياً على المشاركة الاقتصادية للمرأة، وكلما زاد عمر أصغر طفل سنة واحدة يزيد من احتمال مشاركة المرأة بنسبة (0.02%)، وزيادة عدد الأطفال يزيد من الأعباء الأسرية التي تتحملها المرأة وتجعلها لا تمتلك الوقت الكافي للقيام بأدوار مختلفة في المجتمع، والأسرة الفلسطينية تمتاز بكبر حجمها، بما يعني ذلك استنزاف جهد ووقت الأم مما يشكل عائقاً أمام الوصول إلى مواقع متقدمة(العيلة 2006 واسماعيل 2012) (بريك،2010).

ومن أهم الصعوبات التي تواجه التقدم الوظيفي عدم التوازن بين العمل والأعباء الأسرية وخاصة بوجود أقارب مسنينين في البيت حيث شكل (25.5%) من الحواجز التي تحول دون التقدم الوظيفي للمرأة (Ismail 2008 Cimirotic,Duller,Durstmuller,Gartner&Hiebl 2017).

ووجود الرضع في الأسرة يقلل من المشاركة في القوى العاملة، حيث النساء في الأسر الصغيرة (5) أشخاص كحد أقصى، يكون احتمال المشاركة لهن أقل، وهذا يؤيد المقولة أن الأمهات الناشطات اقتصادياً ينتمين للأسر الأكبر حجماً، وبشكل أدق عند زيادة حجم الأسرة فرداً واحداً، يزيد من احتمال خروج المرأة للعمل بنسبة (6.5%) أي تأثير انخفاض الدخل بسبب حجم الأسرة الكبير يجبر المرأة على المشاركة بقوة العمل، وخاصة في حالة وجود الفتيات في الأسرةحيث تكون الإناثبديلات أمهاتهن في رعاية البيت والأطفال، وهذا ما يفسر أن مشاركة القوى العاملة للأم تعتمد على أفراد الأسرة الآخرين، فووجود ابن واحد إضافي من الذكور في الأسرة يقلل من مشاركة الأمهات في العمل بنسبة(10.2%)، لأن الأبناء الذكور في سن الرشد هم بدائل لمشاركة المرأة في القوة العاملة،(Azid,Ejaz,Khanan& Alamasi 2010)، وتبين أن عدد الأطفال الذين يعيشون في الأسرة يزيد من فرص مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية حيث الأسر التي لديها

ثلاثة أطفال أو أكثر يزيد من فرصة احتمال المشاركة بنسبة (1.61) مرة عن الأسر التي لا يوجد ليها أطفال(Khan&Rahman2016).

ومن العوامل التي تؤثر على احتمال مشاركة المرأة عدد ساعات العمل التي تمارسه، فقد تبين أن طول ساعات العمل يشكل عائق في تنظيم الأسرة مما يدفع المرأة إلى العمل بوقت جزئي وهذا يتناقض مع الوصول إلى مركز عليا في عملها.

(imirotic, Duller, Durstmulle r,Gartner&Hiebl, 2017).

كما وزيادة ساعات العمل تزيد من العبء الوظيفي على المرأة وهذا يشكل (11.6%) من الحواجز التي تحول دون تقدم المرأة في وظيفتها (Ismail&Ibrahim 2008)، ومن ناحية أخرى وجد أن متوسط عدد الأولاد المنجبين للأمهات التي تعمل أكثر من (6) ساعات يومياً (2.9) طفل، لكن متوسط عدد الأولاد المنجبين للأمهات التي تعمل أقل من (6) ساعات يومياً (4.2) طفل(العلواتي وآخرون2014).

ويعتبر مكان سكن المرأة ومحل وإقامتها منأهم المؤشرات التي لها علاقة بمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، فقد تبين أن معدلات المشاركة للنساء اللواتي يعيشون في المناطق الحضرية احتمال مشاركتهن في العمل تزيد بنسبة (3%) مقارنة في الريفيات، والمرأة الريفية أقل احتمالاً بالمشاركة في العمل بنسبة (20%) بالمقارنة مع الحضريات وذلك لأن فرص العمل أعلى من مناطق الريف (Khan&Rahman2016) (Demunoz,B.2007)، إلا أن النتائج أظهرت أن(16.8%) نسبة المشاركات من الريف، و(10.8%) من الحضر، بسبب ضعف القدرة المالية وكبر حجم الأسرة في الريف والبيئة الزراعية الذي يدفع المرأة للمشاركة في العمل لتحمل الأعباء المادية للأسرة (Azid,Ejaz,Khanan& Alamasi 2010).وعلى الصعيد الفلسطيني من المعروف أن نسبة المشاركة الضفة أعلى منه في غزة، واحتمال مشاركة المرأة المقيمة في الحضر أكبر من المقيمة في الريف بمقدار ثمانية أعشار(كامل وعبده،2015)، إلا أن بعض النتائج أظهرت أن احتمال عمل امرأة من الضفة تحمل خصائص معينة، أقل من احتمال مثيلتها من قطاع غزة، أي عندما تمتلك النساء من الضفة الغربية ومن قطاع غزة نفس الخصائص، فإن احتمال عمل المرأة من

الضفة يقل عن احتمال عمل نظيرتها في قطاع غزة، واعتبر مكان إقامة المرأة في المدينة مثل إقامتها في الضفة، أي احتمال مشاركتها في العمل يقل عن المرأة المقيمة في الريف أو المخيم(داوود،1999). وهذا ما يؤكد نتيجة دراسة قياسية أوجدت أن احتمال مشاركة المرأة في العمل تزداد بنسبة (0.022%) كلما ابتعدت محافظة سكنها عن العاصمة بسبب وجود المنافسة الأقل في المحافظات الأخرى وخاصة في القطاع العام الذي يمثل جهة التوظيف الأساسية للنساء (مشعل والسروجي،2006).

ومن المحددات الرئيسة التي لها تأثير قوي على احتمال مشاركة المرأة في القوى العاملة، هوالدخل الذي تحصل عليه من مزاولة مهنة معينة، والنسب المئوية للنساء اللواتي يفضلن العمل بدرجة قوية تزداد بزيادة الدخل الذي تحصل عليه لقاء عملها(بريك،2010)، ودخل المرأة له أثر على عدد الأولاد المنجبين، حيث كلما زاد دخلها زادت تكلفة الفرصة البديلة لإنجاب طفل، وهذا يقلل من حماسها للإنجاب مما يزيد من رغبتها في المشاركة العملية ،ويجب الإشارة هنا أن هناك تأثير كبير بين مشاركة المرأة في العمل ودخل الأسرة من غير الأجور مثل الأصول والممتلكات، حيث ظهر أن (2%) فقط من النساء عرضة للمشاركة من الأسر ذوي الممتلكات، أي أن الدخل المتأتى من الأصول له تأثير سلبي على المشاركة، وبالتحديد حين إضافة دولار واحد للممتلكات شهرياً يقلل من المشاركة في العمل بنسبة (3%) (Demunoz,B.2007)، وفي نتائج مماثلة تبين أنه إذا كان لدى الأسرة (9) ممتلكات فإن النساء أقل عرضة للعمل بنسبة(19%)، لأن النساء الأكثر ثراء نسبياً، أقل احتمالاً للمشاركة في العمل بسبب الدخل الثابت من الأصول، وأي تغيير في الممتلكات له تأثير سلبي على تخصيص الوقت للمرأة في العمل وكذلك في المنزل،لأنه يقلل من وقت الراحة لدى المرأة، والنساء المتزوجات من الأسر التي تعيش دون خط الفقر مشاركتهن في النشاط الاقتصادي تزيد بنسبة (10%)، وفي نتائج مشابهة تبين أن النساء اللواتي ينتمون إلى أسر شديدة الفقر احتمال مشاركتهن بالعمل(2.5) مرة، بينما النساء من العائلات الغنية،احتمال مشاركتهن (1.6) مرة، وهذا يدعم مقولة بأن الفقر يجبر المرأة المتزوجة على العمل. ووجد أن النساء اللواتي يعانين من أزواج عاطلين عن العمل يزيد من احتمال مشاركتهن بنسبة (13%) في النشاط الاقتصادي، حيث ترتبط مشاركة النساء سلباً بمستوى دخل الزوج، وتبين أنه بزيادة دخل الزوج يقل

احتمال مشاركة المرأة في العمل بمقدار (0.99) مرة (مشعل والسروجي، 2006) Azid, Ejaz, (Khanan& Alamasi 2010) وعلى عكس ذلك تبين أنه كلما زاد دخل رب الأسرة ارتفع معدل المشاركة، لأن الأجور العالية مرتبطة بالتعليم وهذا ما يزيد فرصة اشتراكها في العمل (داوود،1999).

ومن المؤثرات الإيجابية في المشاركة بقوة العمل رئاسة الأسرة من قبل امرأة، حيث يزيد من احتمال المشاركة بنسبة (24%) مقارنة بغيرها، وتبين أيضا أن رئاسة الأسرة من امرأة له دلالة إحصائية مرتفعة مقارنة بالمرأة التي لا تعول، وهذا يعني أن السيدة العائلة قد يكون لديها دافعاً ملحاً للمشاركة في قوة العمل أكثر من المرأة غير العائلة وذلك لتغطية نفقات الأسرة وسد حاجاتها، ومن ناحية أخربالأمهات كرئيسة أسرة تزيد من المشاركة في العمل بنسبة (3.7%)، لأن الأم لديها القدرة على تقسيم العمل في المنزل بشكل أفضل من الرجل Azid,Ejaz,Khanan& Alamasi (Demunoz,B.2007،2010).

أما في دراسة قياسية على نساء مضى على مشاركتهن ثلاث سنوات فأكثر تبين أن النسبة المئوية للنساء اللواتي خبرتهن أقل من خمس سنوات، لديهن رغبة قوية في العمل تزيد عن النساء اللواتي تتراوح خبرتهن بين (5_10) سنوات أو أكثر، أي أن الرغبة في العمل تقل مع زيادة سنوات الخبرة (بريك،2010).

أما بالنسبة لمتغير الدين فقد تبين له أثر في احتمال مشاركة المرأة في العمل، فقد ظهر أن المرأة الهندوسية أقل عرضة للعمل بنسبة (4%) مقارنة مع النساء من الديانات الأخرى، والمرأة الكاثوليكية هي أكثر احتمالاً للعمل بنسبة(4%) (Khan&Rahman2016).

وبشكل عام فإن العوامل الديمغرافية للمرأة تؤثر على اشتراكها في القطاع الرسمي وغير الرسمي من العمل، حيث كلما ارتفع مستوى تعليم المرأة يزيد احتمال مشاركتها في العمل الرسمي بنسبة (34%)، وللتوضيح أكثر النساء الحاصلات على شهادات تقنية وشهادات جامعية أكثر احتمالاً للاشتراك في القطاع الرسمي بنسبة (34%) و(32%) على التوالي، وهاتان المجموعتان أقل

احتمالاً للمشاركة في القطاع غير الرسمي، وذلك للارتفاع الأجور والمزايا الإضافية في العمل الرسمي، والنساء الأصغر سناً (21–30) و(31– 40) سنة هم الأكثر احتمالاً في الاشتراك في هذا القطاع بنسبة (19%) و(18%) على التوالي، والنساء المطلقات احتمال مشاركتهن (12%). وإذا كانت رب الأسرة امرأة من المحتمل أن تعمل في هذا القطاع (13%) وهي نسبة متقاربة مع احتمال العمل في القطاع غير الرسمي (12%)، أما ممتلكات الأسرة وأصولها ومكان سكن المرأة، ليس لهما أي دلالة إحصائية في الاحتمال في العمل الرسمي.أما النساء الأكثر اشتراكاً في القطاع غير الرسمي هم الأكبر سناً (41_50) سنة، و(51_ 60) سنة وذلك بنسبة (12%) و(11%) على التوالي، والنساء المتزوجات هن أكثر عرضة للعمل في هذا القطاع أكثر من العزباوات بنسبة (6%)، أما النساء المطلقات احتمال مشاركتهن بالعمل بنسبة(5%)، والنساء ذات الممتلكات العالية والمتوسطة أقل عرضة للعمل في هذا القطاع من النساء الفقيرات (Demunoz,B.2007). وطبيعة العمل أو القطاع الذي تشغله المرأهبشكل عام يكون في القطاع العام، مثل الصحة والتعليم وغيرها من المؤسسات الحكومية،مقارنة بالقطاع الخاص، لكنه في قطاع غزة مختلف (41%) في القطاع العام و(16%) في القطاع الخاص، أما في الضفة الغربية فكانت النسب متقاربة (20%) في القطاع العام و(25%) في القطاع الخاص، وهذا ما يفسر مشاركة النساء في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية (داوود،1999). واحتمال عمل المرأة في القطاع العام تزداد للمرأة المسلمة عن غيرها، والتي تسكن بعيداً عن العاصمة عمان(مشعل والسروجي، 2006).

يوجد العديد من الدراسات الوصفية التي تحدثت عن معيقات اشتراك النساء في النشاطات الاقتصادية بشكل عام، مثل العوائق التي تتعلق بالدول ذات مستويات عالية في مشاركة المرأة، التي تمثلت بالحريات الاقتصادية والعوامل السياسية، والبيئة الجاذبة للريادة، والائتمان المتاح، أما معيقات مشاركة المرأة في الدول ذات المستويات المنخفضة في الاشتراك، تمثلت في الاحتياجات الصحية الأساسية، وانتشار الأمية، والافتقار إلى التعليم والتدريب، وعدم الحصول على التمويل والتمييز بين الجنسين.(Elizabeth, C 2015 Bulloug , A 2008).

وبناءً على الأدبيات السابقة يتم صياغة سؤال البحث كالآتي:

" ما هي معيقات مشاركة النساء الفلسطينيات في سوق العمل؟

واستناداً على الأدبيات السابقة أيضاً يمكن صياغة الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والعوامل الديمغرافية للمرأة، ويتفرع منها الفرضيات الآتية:

1. توجد علاقة موجبة بين العمر واحتمال المشاركة في سوق العمل، وكلما ارتفع عمر المرأه تزيد احتمال مشاركتها في قوة العمل.
2. يوجد فروقات ذو دلالة إحصائية بين مشاركة المرأة الفلسطينية في العمل وحالتها الاجتماعية.
3. توجد فروقات ذو دلالة إحصائية بين نسبة مشاركة النساء في العمل وعدد الأولاد، وخاصة دون سن السادسة.
4. توجد فروقات ذو دلالة إحصائية بين نسبة مشاركة المرأة في العمل والمستوى التعليمي لزوجها.
5. توجد فروقات ذو دلالة إحصائية بين نسبة مشاركة المرأة في العمل وعمر زوجها.
6. هناك علاقة موجبة بين زيادة المستوى التعليمي للمرأة الفلسطينية واحتمال مشاركتها في سوق العمل
7. توجد فروقات ذو دلالة إحصائية بين نسبة مشاركة المرأة في العمل وعمر ولي أمرها.
8. توجد فروقات ذو دلالة إحصائية بين نسبة مشاركة المرأة في العمل والمستوى التعليمي لولي أمرها.
9. توجد فروقات ذو دلالة إحصائية بين نسبة مشاركة النساء في العمل ومكان إقامة المرأة أو سكنها.

الفصل الثالث

المعطيات ومنهية البحث

يوضح هذا الفصل المعطيات التي تم الاعتماد عليها في البحث، حيث يعرض مصدر البيانات المستخدمة والاستبيان المعتمد في جمعها، وكذلك يبين متغيرات الدراسة وطبيعتها، ومن ثم طريقة التحليل المتبعة في البحث.

3.1 المعطيات:

ينفّذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسح القوى العاملة بصورة دورية منذ شهر أيلول 1995، وعلى غرار هذا العمل قام بتنفيذ مسح القوى العاملة لعام 2015، وقد تم استخدام البيانات الإحصائية المتوفرة لهذا المسح لتقديم هذا البحث.

3.2 جمهور الهدف:

بالاعتماد على قاعدة البيانات المتوفرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الخاصة بمسح القوى العاملة لعام 2015، بلغ عدد أفراد العينة الذين أعمارهم أكثر من (10) سنوات لجميع الأسر (98864) فرداً، تم استثناء الذكور والنساء اللواتي أعمارهن أقل من (15) سنة، للتوصل إلى جمهور الهدف المنشود في البحث، فأصبح حجم العينة (39444) امرأة فلسطينية عمرها (15) سنة فأكثر، أما عدد النساء في جميع مدن الضفة الغربية وقطاع غزة انظر/ي جدول (1) ملحق(أ)

3.3 متغيرات الدراسة

تناولت الدراسة عدة متغيرات تتعلق بمشاركة المرأة الفلسطينية بسوق العمل، المتغير التابع الذي يتضمن فئتين من النساء الفئة الأولى اللواتي داخل القوى العاملة ويحتوي على متغيرين النساء المشتغلات والنساء العاطلات عن العمل، والفئة الثانية تتمثل بالنساء خارج القوى العاملة.

كما وتشمل الدراسة على متغيرات مستقلة تتعلق بعوامل العرض في سوق العمل، والتي تمثلت بما تتصف به المرأة الفلسطينية من صفات شخصية وعملية، ومتغيرات متعلقة بعوامل الطلب في سوق العمل والمتمثلة بالمؤسسات المشغلة للمرأة في السوق الفلسطيني.

أما بالنسبة لطبيعة المتغيرات فقد تنوعت بين المتغيرات الكمية المتمثلة في عمر المرأة و سنوات تعليم المرأة وعمر الزوج وسنوات تعليمه، وعمر ولي أمر المرأة وسنوات تعليمه، وقد استخدمت هذه المتغيرات كمتغرات متصلة تارة، وكمجموعات تارة أخرى للمقارنة بينها وذلك لتسهيل تفسير النتائج والتعرف على علاقة المتغيرات ببعضها وتأثير كلا منها على الآخر، والمتغيرات النوعية التي تتعلق بالحالة الاجتماعية للمرأة وداخل القوى العاملة وخارجها، والمرأة المشتغلة والعاطلة عن العمل، والتي اعتبرت متغيرات وهمية تأخذ قيمة صفر في بعض الحالات وقيمة واحد في حالات معينة.

أما عوامل الطلب في سوق العمل للمرأة فقد استخدمت كمتغيرات كمية متصلة، واحتوى هذا الجانب على متغيرين الأول نسبة النساء اللواتي أعمارهن أكثر من(15) عاماً واللواتي تعلمن أكثر من (13) سنة في كل محافظة فلسطينية، انظر/ ي جدول(2) ملحق(أ).

والمتغير الثاني هو نسبة النساء المشتغلات في القطاعات الرئيسة المشغلة للمرأة وهي القطاع الخدماتي والزراعي والصناعي، في كل محافظة فلسطينية، انظر/ ي جدول (3) ملحق(أ).

3.4 طريقة التحليل

تم تصنيف محددات مشاركة المرأة في سوق العمل إلى صنفين الأول: عوامل العرض والمتمثلة بمميزات المرأة الفلسطينية كعمرها وسنوات تعليمها ووضعها الاجتماعي، وأيضاً عمر زوجها وسنوات تعليمها، وكذلك عمر ولي أمرها وسنوات تعليمه، وأجري تطبيق معادلة الانحدار اللوجستية (Binary Logistic) لهذه العوامل، أما الصنف الثاني فهي عوامل العرض والمتمثلة بمتغير نسبة المتعلمات أكثر من (12) سنة في كل محافظة، ومتغير نسبة المشتغلات في القطاعات الثلاث،وباستخدام المعادلة اللوجستية تم إدخال متغير الطلب الأول على عوامل العرض جميعها ثم

استبعاده، يليه إدخال متغير الطلب الثاني على جميع متغيرات العرض للابتعاد عن (Multicolinarty)، وفي النهاية تم ادخال عوامل الطلب جميعها على عوامل العرض، وقد تم إجراء التحليل لفلسطين ككل، ثم لمحافظات الضفة الغربية، و قطاع غزة بشكل منفصل.

الفصل الرابع

النموذج القياسي ونتائج البحث.

4.1 النموذج القياسي:

يعرض هذا الفصل قياس احتمال مشاركة المرأة الفلسطينية في العمل من خلال العرض والطلب للعمل، بوساطة متغيرات تفسّر وتتنبأ احتمال المشاركة في قوة العمل، وفقاً لعامل العرض الذي يعبر عن الخصائص الاجتماعية والديمغرافية الأساسية للمرأة، مثل (العمر، وسنوات التعليم، الحالة الاجتماعية، عمر الزوج، سنوات تعليم الزوج، عمر ولي الأمر، سنوات تعليم ولي الأمر)، وأيضا دراسة مجموعة أخرى من المتغيرات التي تعكس بعض ظروف محددات الطلب في سوق العمل، التي نعبر عنها بوساطة نسبة النساء اللواتي تعلمن (13) سنة تعليم فما فوق في كل محافظة من المحافظات الفلسطينية، ونسبة التشغيل للمرأة في القطاعات الاقتصادية، وذلك بوساطة أدوات الاقتصاد القياسي باستخدام معادلة الانحدار اللوجستي، والتي يمكن التعبير عنها كالآتي:

$$\text{Log } (p/1-p) = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + \ldots\ldots B_nX_n + E$$

حيث أن: $\text{Log}(p/1-p)$: يمثل المتغير التابع ويعبر عن لوغارثيم الاحتمال وأن خيار المشاركة في قوة العمل سيحدث.

B_0: قيمة ثابتة وهي احتمال مشاركة النساء في العمل عندما تكون قيمة العوامل الأخري تساوي صفراً.

X_1، X_2، X_n: تمثل المتغيرات المستقلة من محددات العرض، ومحددات الطلب (نسبة المتعلمات أكثر من (13) سنة في كل محافظة، ونسبة التشغيل قي القطاعات الثلاث (الخدمات، الصناعة، الزراعة).

B_2, B_n, B_1, : معاملات المتغيرات المستقلة وتشير إلى احتمال وقوع العامل التابع مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فإذا كانت إشارة معامل المتغير موجباً فإن هذا المتغير يؤثر إيجابا ويزيد من احتمال مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل، والعكس صحيح إذا كانت إشارته سالبة.

E : يمثل قيمة الخطأ

4.2 نتائج البحث:

أولاً: نتائج تحليل البحث على مستوى فلسطين

1. نتائج تحليل عوامل العرض

تمثل الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للمرأة جانب العرض من سوق العمل، وفي هذه الدراسة تم تحليل أثر بعض هذه الخصائص على مشاركتها في سوق العمل، ويعرض الجدول (1) نتائج الانحدار اللوغارتمي لجميع المتغيرات لجانب العرض في سوق العمل.

جدول(3): معاملات معادلة الانحدار اللوجستية للعوامل المؤثرة على احتمال مشاركة المرأة في قوة العمل.

العوامل المستقلة	النموذج الأول		النموذج الثاني	
	B	Exp(B)	B	Exp(B)
الثابت	-6.301-*	.002	.219	1.245
عمر المرأة	.028*	1.028	-	-
السنوات التعليمة للمرأة	.359*	1.432	-	-
الحالة الاجتماعية	.049*	1.050	.430*	1.538
عمر ولي الأمر	.002	1.002	-	-
سنوات التعليمية لولي الأمر	-.038-*	.962	-	-
الفئات العمرية للمرأة (مقارنة بالفئة 15-24)				
25-34	-	-	1.563*	4.773
35-44	-	-	1.810*	6.111
45-54	-	-	1.474*	4.369

64-55	-	-	*.839	2.315
65 فأكثر	-	-	*-.932-	.394
الفئات التعليمية للمرأة (مقارنة بالفئة 17 فأكثر)	-	-		
5-0	-	-	*-3.482-	.031
10-6	-	-	*-3.756-	.023
12-11	-	-	*-3.489-	.031
16-13	-	-	*-1.429-	.240
الحالة الاجتماعية	-	-		
الفئات العمرية لولي الأمر (مقارنة بالفئة 65 فأكثر)	-	-		
24-15	-	-	.178	1.195
34-25	-	-	*-.440-	.644
44-35	-	-	*-.557-	.573
54-45	-	-	*-.332-	.718
64-55	-	-	*-.130-	.878
الفئات التعليمية لولي الأمر (مقارنة بالفئة 17 فأكثر)	-	-		
5-0	-	-	*.227	1.254
10-6	-	-	.096	1.100
12-11	-	-	.119	1.126
16-13	-	-	*.144	1.154
N	**39403**		**39398**	
(X2)-2logL	**32096.947**		**29797.069**	

* $p < 0.05$

تُظهر نتائج التحليلفي النموذج الأول أن لعمر المرأة تأثير إيجابي ذا دلالة إحصائية على احتمال مشاركتها في سوق العمل، وأنكل سنة إضافية واحدة في عمر المرأة تزيد بمقدار(1.028) من الاحتمال في مشاركتهافي سوق العمل،كذلك الأمر لسنوات التعليم فكما تظهر النتائج أن لسنوات التعليم تأثير إيجابي على احتمال مشاركة المرأة في سوق العمل، وأن سنة تعليم إضافية واحدة تزيد من احتمال المرأة في سوق العمل بمقدار(1.432) وهذا يطابق الفرضيةالقائلة أن زيادة المستوى التعليمي يزيد من مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل، وقد أوضحت النتائج أن متغير الحالة الاجتماعية ذو دلالة إحصائيةحيث هناك فرق بالمشاركة في سوق العمل بين المرأة

المتزوجة مقارنة مع غيرها من (العزباوات والأرامل والمطلقات)، كما وبيّنت أن عمر ولي أمر المرأة ليس له أثر على احتمال مشاركتها بسوق العمل، ويشير معامل السنوات التعليمية لولي الأمر إلى وجود تأثر سلبي حيث أن زيادة سنة تعليمية واحدة لولي الأمر تقلل من احتمال مشاركة المرأة في سوق العمل بمقدار(0.038)، حيث يمكن تفسير ذلك على أن التقدم في سنوات التعليم يدل على مستوى الدخل وأن تأثير الدخل العائلي أو الأسري يؤثر سلباً على احتمال مشاركة المرأة في سوق العمل.

وفي محاولة لفهم تأثير المعاملات للدالة اللوجستية قمت بمقارنة تأثير الشرائح العمرية والتعليمية على احتمال مشاركة المرأة في سوق العمل، نظراً لوجود اختلافات في مشاركتها بالعمل حسب سنوات العمر وسنوات التعليم، وأن هناك فئات عمرية تعمل أكثر من غيرها نتيجة لصغر سنها أو لانغماسها في التعليم، أو نتيجة للتقدم في العمر وعدم القدرة على العمل،فتم تقسيم المتغيرات المستقلة إلى فئات، فمتغير عمر المرأة قُسم إلى مجموعات ومقارنتها بالفئة العمرية(15–24)، حيث تقضى هذه الفترة من العمر في الدراسة في الغالب، سواءً المدرسية أو الجامعية، أما بالنسبة لمتغير عمر ولي الأمر تم مقارنته بالفئة العمرية الأخيرة حيث من الطبيعي أن يكون عمر ولي أمر المرأة سواءً كان الأب أو الأخ الأكبر سناً، كما قسّمت السنوات التعليمية إلى مستويات ترتيبية تعبّر عن مراحل التعليم وتم مقارنتها بأعلى درجة علمية، و قد ظهرت نتائج التحليل في النموذج الثاني كالآتي:

أ- الفئات العمرية للمرأة

أوضحت النتائج أن المتغير ذو دلالة إحصائية موجبة لمعظم جميع الفئات العمرية مقارنة بالفئة(15–24) سنة، فالنساء اللواتي ضمن الفئة العمرية(35–44) هن أكثر النساء احتمالاً بالمشاركة في سوق العمل حيث نجد أن قيمةOdds Ratio تساوي (6.111) وهذا يعني احتمال مشاركة المرأة في العمل التي تقع ضمن هذه الفئة يبلغ حوالي ستة أمثال المرأة التي في الفئة العمرية (15–24) سنة، تليها النساء اللواتي أعمارهن تقع ضمن الفئة العمرية (25–34) سنة، و(45–54) حيث قيمة Odds Ratio تساوي (4.773) و(4.369) على التوالي، أما

النساء اللواتي أعمارهن أكثر من 65 سنة فقد بلغ احتمال مشاركتهن بسوق العمل أقل من فئة المقارنة بمقدار (0.606).

ب-الفئات التعليمية للمرأة

تشير معاملات فئات التعليم إلى وجود علاقة إيجابية بين مشاركة المرأة في سوق العمل ومستواها التعليمي، فجميع الفئات التعليمية للمرأة لها تأثير منخفض على احتمال المشاركة في سوق العمل مقارنة بالنساء المتعلمات 17 سنة فأكثر، فالنساء الحاصلات على درجة الدبلوم والبكالوريوس نجد أن قيمة Odds Ratio لهن تساوي (.240) وهذا يعني أن مشاركة المرأة المتعلمة بين 13 سنة و16 سنة يقل حوالي سبع أعشار عن المرأة المتعلمة أكتر من 17 سنة، وكذلك النساء الحاصلات على شهادة الثانوية العامة والتعليم نجد أن قيمة Odds Ratio تساوي (.031) أي أن النساء المتعلمات من (11-12) سنة هن أقل احتمالاً بالمشاركة بقوة العمل بحوالي تسع أعشار مقارنة بالفئة المرجعية.

ج-الحالة الاجتماعية للمرأة

تم اختيار النساء المتزوجات كفئة مرجعية وأوضحت نتائج التحليل أن المتغير ذو دلالة إحصائية عالية، حيث قيمة Odds Ratio تساوي (1.538) أي أن احتمال مشاركة النساء المتزوجات أكبر من احتمال مشاركة النساء (العزباوات والأرامل والمطلقات) بحوالي مرة ونصف، وهذا يتفق مع فرضية وجود فروقات ذو دلالة إحصائية بين مشاركة النساء في العمل والحالة الاجتماعية لهن.

د-الفئات العمرية لولي الأمر

بالنظر إلى نتائج تحليل متغير الفئات العمرية لولي الأمر للمرأة ، نلاحظ أن جميع النساء اللواتي أعمار أولياء أمورهن بين 25 و64 سنة، هن أقل احتمالاً بالمشاركة في سوق العمل مقارنة بالنساء اللواتي أعمار أولياء أمورهن أكبر من 65 سنة، فأوليا الأمور الذين أعمارهم تقع ضمن الفئة العمرية (45-54) نجد أنهم ذو دلالة إحصائية سالبة وقيمة Odds Ratio تساوي

(0.718)، وهذا يعني احتمال مشاركة المرأة في العمل لهذه الفئة من أولياء الأمور يقل بحوالي ثلاث أعشار مقارنة بالفئة المرجعية، و كما ويتضح أنه لا يوجد علاقة بين النساء اللواتي أعمار أولياء أمورهن بين الفئة العمرية(15–24) سنة ومشاركتهن بسوق العمل.

هـ–الفئات التعليمية لولي الأمر

تشير النتائج إلى أن متغير الفئات التعليمية لولي الأمر ذو دلالة إحصائية مرتفعة لبعض الفئات مقارنة بأولياء الأمور الذين تعلموا 17 سنة فأكثر، فأولياء الأمور الذين تعلموا (0–5) سنوات و(13– 16) سنة، نجد أن قيمة Odds Ratio تساوي (1.254) و(1.154) على التوالي، أي أن النساء اللواتي أولياء أمورهن تعلموا (0–5) هن أكثر احتمالاً بالمشاركة بالعمل بحوالي مرة وثلاث أعشار مقارنة بالفئة المرجعية، وكذلك النساء اللواتي أولياء أمورهن الحاصلين على درجة البكالوريوس أو الدبلوم أكثر احتمالا بالاشتراك في سوق العمل مقارنة بحوالي مرة وعشر مع نفس الفئة، أما النساء اللواتي أولياء أمورهن قد تلقوا من 6 سنوات تعليم إلى 12 سنة تعليم ليس لهن دلالة إحصائية.

و–الفئات العمرية للزوج

يعتبر متغير عمر الزوج ومتغير سنوات تعليمه، من المؤثرات التي لها علاقة بمشاركة المرأة بسوق العمل، وعند إجراء مقارنة مختلف الفئات العمرية للزوج مع الفئة 65 سنة فأكثر، تبيّن أن جميع الفئات العمرية ليس ذو دلالة إحصائية مقارنة مع الفئة المرجعية، ما عدى الأزواج الذين تتراوح أعمارهم (14–24) سنة، فقيمة Odds Ratio تساوي (2.699)، ويعني أن النساء اللواتي أزواجهن ضمن هذه الفئة العمرية احتمال مشاركتهن في سوق العمل أكثر بحوالي ضعف النساء اللواتي أعمار أزواجهن 65 سنة فأكثر.انظر/يجدول(1) ملحق(ب).

ز-الفئات التعليمية للزوج

بالنسبة لمتغير سنوات تعليم الزوج تم استخدام فئة 17 سنة تعليم فأكثر للمقارنة، وقد أظهرت النتائج أن معظم الفئات التعليمة ذو دلالة إحصائية منخفضة مقارنة بالفئة المرجعية، حيث نجد قيمة Odds Ratio للفئة (13- 16) تساوي (0.435) أي أن النساء اللواتي أزواجهن حاصلين على درجة الدبلوم أو البكالوريوس أقل احتمالاً بالمشاركة بالعمل بحوالي خمس أعشار من النساء اللواتي أزواجهن تعلموا 17 سنة فأكثر. انظر/ي جدول(1) ملحق(ب)

وتعبّر قيمة 2LLعن مدى ملائمة النموذج المستخدم في التحليل بمتغيرات الدراسة عند درجة ثقة 5%.

2. نتائج تحليل عوامل الطلب:

تم إدخال متغيرات الطلب على النساء في سوق العمل باستخدام متغير نسبة النساء المتعلمات أكثر من 13 سنة تعليم، ومتغير نسبة النساء العاملات في القطاعات الرئيسة، حيث تم إدخال نسب العاملات في كل قطاع بشكل منفصل فظهرت النتائج كما في الجدول(3):

جدول(4): معاملات معادلة الانحدار اللوجستية للعوامل المؤثرة على احتمال مشاركة المرأة في قوة العمل، وإدخال عوامل الطلب.

العوامل المستقلة	Model 1		Model 2		Model 3	
	B	Exp(B)	B	Exp(B)	B	Exp(B)
الثابت	-7.035-*	.001	-7.005-*	.001	-7.339-*	.001
عمر المرأة	.028*	1.028	.028*	1.029	.028*	1.028
السنوات التعليمة للمرأة	.359*	1.432	.354*	1.424	.354*	1.425
الحالة الاجتماعية	.038	1.038	.043	1.044	.044	1.045
عمر ولي الأمر	.002	1.002	.001	1.001	.001	1.001
سنوات التعليمية لولي الأمر	-.040-*	.961	-.038-*	.963	-.039-*	.962
نسبة المتعلمات 13 سنة فأكثر	.013*	1.013	.009*	1.010	.019*	1.020
نسبة العاملات في الزراعة	.035*	1.036				
نسبة العاملات في الصناعة			.046*	1.047		
نسبة العاملات في الخدمات					.008*	1.008
N	**38137**		**39403**		**39403**	
(X2)-2logL	**30825.202**		**31933.824**		**31987.483**	

* $p < 0.05$

تظهر نتائج التحليل أن جميع متغيرات الطلب على النساء في سوق العمل ذو دلالة إحصائية موجبة، فقيمة Odds Ratio لمتغير نسبة المتعلمات 13 سنة فأكثر تساوي (1.013)، فهذا يعني احتمال مشاركة النساء اللواتي تعلمن 13 سنة فما فوق أكثر بمقدار(1.013) من النساء اللواتي تعلمن أقل من 13 سنة.

وعند اختبار متغير نسبة العاملات في القطاع الزراعي نجد أن قيمة Odds Ratio تساوي (1.036)، أي أن النساء العاملات في القطاع الزراعي يؤثرن بشكل إيجابي على احتمال مشاركة المرأة بسوق العمل بمقدار(1.036) عن اللواتي يعملن في القطاعات الأخرى، أي الطلب على المرأة للعمل في القطاع الزراعي يزيد من احتمال مشاركتها في سوق العمل مقارنة مع القطاع الصناعي والخدماتي، وفي حالة الطلب على المرأة للعمل بالقطاع الصناعي فإن احتمال مشاركتها في العمل تزيد بمقدار(1.047) عن القطاعات الأخرى، أما في القطاع الخدماتي نجد أن قيمة Odds Ratio تساوي (1.008)، أي أن النساء العاملات في القطاع الخدماتي يزيد من احتمال

مشاركتهن في العمل بنسبة أقل من اللواتي يعملن في القطاع الزراعي والصناعي، مما يدل على أن الطلب على النساء في القطاع الخدماتي أقل لعدم توفر فرص العمل، وباستخدام معادلة الانحدار اللوجستية تم إدخال متغيرات الطلب على مختلف فئات متغيرات العرض حيث يبين الجدول بشكل تفصلي تأثير كل منها.انظر/ي جدول (2) ملحق(ب).

بحسب الأدبيات السابقة يعتبر عدد الأولاد وخاصة دون سن الخامسة منهم، من أهم المتغيرات المهمة التي تؤثر على احتمال مشاركة المرأة في سوق العمل، و بما أنه لم تتوفر بيانات عن هذا المتغير، تم اتباع طريقة أخرى لمحاولة الوصول لأثر متغير الأولد على مشاركة المرأة، فحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينيتم اعتماد معدل سن الزواج للفتاة الفلسطينية 20 سنة، وأجري تحليل المعادلة اللوجستية على النساء المتزوجات فقط واللواتي ضمن الفئة العمرية(22–30) سنة، التي من المحتمل وجود أطفال دون سن الخامسة لدى الأسرة خلال هذه الفترة، وقد كانت النتائج كما يأتي:

جدول(5): معاملات معادلة الانحدار اللوجستية للعوامل المؤثرة على احتمال مشاركة المرأة في قوة العمل، للمتزوجات ضمن الفئة العمرية (22–30).

العوامل المستقلة	Model 1		Model 2		Model 3	
	B	Exp(B)	B	Exp(B)	B	Exp(B)
الثابت	-12.458-*	.000	-12.287-*	.000	-11.610-*	.000
عمر المرأة	.099*	1.104	.096*	1.101	.097*	1.102
السنوات التعليمة للمرأة	.601*	1.824	.600*	1.823	.601*	1.823
عمر الزوج	-.001-	.999	-.001-	.999	-.001-	.999
سنوات تعليم الزوج	-.029-	.971	-.033-	.967	-.032-	.968
نسبة المتعلمات 13 سنة فأكثر	.046*	1.047	.040*	1.041	.033*	1.034
نسبة العاملات في الزراعة	-.044-*	.957				
نسبة العاملات في الصناعة			-.028-*	.972		
نسبة العاملات في الخدمات					-.012-*	.988
N	**5235**		**5336**		**5336**	
X^2- 2LL	**4023.661**		**4095.969**		**4088.033**	

$p < 0.05$ *

تُظهر نتائج التحليل أن لعمر المرأة المتزوجة تأثير إيجابي ذا دلالة إحصائية على احتمال مشاركتها في سوق العمل، وأن كل سنة إضافية واحدة في عمر المرأة تزيد بمقدار(1.104) من الاحتمال في مشاركتهافي سوق العمل، كذلك الأمر لسنوات التعليم للمرأة المتزوجة، فكما تظهر النتائج أن لسنوات التعليم تأثير إيجابي على احتمال مشاركة المرأة في سوق العمل، وأن سنة تعليم إضافية واحدة تزيد من احتمال المرأة في سوق العمل بمقدار(1.824) وهذا يطابق الفرضيةالقائلة أن زيادة المستوى التعليمي يزيد من مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل،أما متغيري عمر الزوج وسنوات تعليمه ليس لها أثر على مشاركة المرأة في سوق العمل.

كما وأوضحت نتائج التحليل أن معاملات النساء العاملات في جميع القطاعات لهذه الفئة، ذو دلالة إحصائية سالبة، حيث نجد أن قيمة Odds Ratio للقطاع الزراعي تساوي (0.957) وهذا يعني أن النساء اللواتي يعملن في القطاع الزراعي احتمال مشاركتهن في العمل يقل بمقدار (0.043) عن النساء اللواتي يعملن في القطاعات الأخرى، وكذلك النساء العاملات في القطاع الصناعي والعاملات في القطاع الخدماتي حيث بلغت قيمة Odds Ratio (.972) و(.988) أي أن النساء العاملات في القطاع الصناعي احتمال مشاركتهن في العمل تقل بمقدار(0.028) مقارنة بالنساء اللواتي يعملن في القطاعات الأخرى، وكذلك النساء العاملات في القطاع الخدماتي فإن احتمال مشاركتهن في العمل تقل بمقدار(0.012) مقارنة بالنساء اللواتي يعملن في القطاعات الأخرى، وبالنظر إلى الإحصاءات الوصفية لهذه الفئة وعلاقتها بقوة العمل نجد أن هذه نسبة العاطلات من النساء في هذه الفئة قد بلغت (64%). انظر/ ي جدول 3 ملحق (ب).

فالطلب على هذه الفئة من النساء قليل في جميع القطاعات الاقتصادية، حيث يكون الطلب على النساء العزباوات للعمل أكير، وذلك تخوفاً من الإجازات والتغيب والتأثير على سير العمل بشكل سلبي، لذلك وجود أطفال في الأسرة وخاصة دون سن 5 سنوات له تأثيراً سلبياً على احتمال مشاركة المرأة في قوة العمل، وللتفصيل أكثر تم إدخال متغيرات الطلب على مختلف فئات متغيرات العرض حيث يبين الجدول نتائج تحليل المعادلة اللوجستية على مستوى فلسطين.انظر/ ي جدول (4) ملحق (ب).

ثانياً: نتائج تحليل المقارنة بين الضفة الغربية وغزة.

تم استخدام متغير مكان الإقامة وتم تمثيله بمتغير وهمي(Dummy variable)، حيث المتغير الأول يساوي واحد إذا كان العمل في الضفة، ويساوي صفراً إذا كان في غزة، وقد أوضحت نتائج التحليل أن المتغير الوهمي ذو دلالة إحصائية موجبة، حيث قيمة Odds Ratio تساوي (2.005)، بمعنى احتمال مشاركة المرأة بقوة العمل في الضفة تزيد بحوالي الضعف عن مشاركتها في غزة، كما هو موضح في الجدول(5).

جدول(6): معاملات معادلة الانحدار اللوجستية للعوامل المؤثرة على احتمال مشاركة المرأة في قوة العمل باستخدام متغير مكان العمل.

العوامل المستقلة	Model 1	
	B	Exp(B)
الثابت	-7.306-*	.001
عمر المرأة	.029*	1.029
السنوات التعليمة للمرأة	.360*	1.433
الحالة الاجتماعية (مقارنة بالأخرى)	.048	1.049
عمر ولي الأمر	.001	1.001
سنوات التعليمية لولي الأمر	-.041-*	.960
مكان العمل (مقارنة بقطاع غزة)	.696*	2.005
N	38137	
-2logL(X2)	30770.604	

* $p < 0.05$

وبشكل تفصيلي تم إجراء المعادلة اللوجستية على النساء المشاركات في العمل لمحافظات الضفة تارة، وعلى النساء المشاركات في العمل في قطاع غزة تارةً أخرى، وأوضحت النتائج أن معظم المتغيرات لها نفس الدلالة الإحصائية إلا أن هناك بعض الاختلافات كما يأتي:

أ- الحالة الاجتماعية:

متغير الحالة الاجتماعية للنساء في مناطق الضفة الغربية ذو دلالة إحصائية سالبة، ونجد أن قيمة Odds Ratio تساوي(0.884)، وهذا يعني احتمال مشاركة النساء العزباوات والأرامل والمطلقات في قوة العمل أقل بمقدار(0.116) من احتمال مشاركة النساء المتزوجات سوق العمل،أما النساء العزباوات والأرامل والمطلقات في قطاع غزة هن أكثر احتمالاً بالمشاركة في سوق العمل بمقدار(1.269) من المتزوجات. انظر/ ي جدول (5) و(6) ملحق(ب)

ب- عمر ولي الأمر:

نجد أن كل سنة إضافية في عمر ولي الأمر للنساء في الضفة الغربية يزيد من احتمال مشاركة النساء في سوق العمل بمقدار(1.007)، بينما زيادة سنة واحدة في عمره في قطاع غزة يقلل من احتمال مشاركة النساء بسوق العمل بمقدار (0.067). انظر/ي جدول (5) و(6) ملحق(ب).

ج- عمر الزوج:

متغيرعمر الزوج في مناطق الضفة الغربية لا يوجد له تأثير على احتمال مشاركة المرأة في سوق العمل، بينما كل سنة زيادة في عمر الزوج في قطاع غزة تقلل من احتمال مشاركة المرأة في سوق العمل بمقدار (0.013). انظر/ي جدول (7) و(8) ملحق(ب)

2- المقارنة حسب للنساء المتزوجات للفئة العمرية (22-30).

وعند إجراء المقارنات بين مناطق الضفة وغزة للنساء المتزوجات واللواتي ضمن الفئة العمرية (22-30) تبيّن أنمتغير مكان العمل ذو دلالة إحصائية مرتفعة، حيث نجد أن قيمة Odds Ratio تساوي (4.539) بمعنى أن النساء المتزوجات اللواتي ضمن الفئة العمرية (22-30) في الضفة احتمال مشاركتهن في العمل حوالي أربع أمثال ونصف من النساء في قطاع غزة واللواتي ضمن نفس الفئة، كما هو موضح في الجدول.

جدول(7): معاملات معادلة الانحدار اللوجستية للعوامل المؤثرة على احتمال مشاركة المرأة في قوة العمل ،باستخدام متغير مكان العمل للنساء المتزوجات للفئة العمرية (22-30).

العوامل المستقلة	Model 1		Model 2		Model 3	
	B	Exp(B)	B	Exp(B)	B	Exp(B)
الثابت	-13.215-*	.000	-13.102-*	.000	-12.497-*	.000
عمر الزوجة	.102*	1.108	.098*	1.103	.099*	1.104
سنوات تعليم الزوجة	.605*	1.830	.595*	1.813	.605*	1.832
عمر الزوج	-.001-	.999	.000	1.000	-.002-	.998
سنوات تعليم الزوج	-.031-	.969	-.027-	.974	-.035-	.966
نسبة المتعلمات 13 سنة فأكثر	-.035-*	.965	-.030-*	.970	.023*	1.023
مكان العمل (مقارنة بقطاع غزة)	1.513*	4.539	1.412*	4.102	.444*	1.559
نسبة العاملات في الزراعة	.178*	1.195				
نسبة العاملات في الصناعة			.166*	1.181		
نسبة العاملات في الخدمات					.002	1.002
N	**5235**		**5336**		**5336**	
(X2)-2logL	**3992.766**		**4048.726**		**4076.908**	

* $p < 0.05$

ولتوضح أوجه الاختلاف بين الضفة وهذه لهذه الفئة من النساء تم إجراء المعادلة اللوجستية على النساء المشاركات في العمل لكلا المنطقتين بشكلٍ منفصل، وأوضحت النتائج بعض الاختلافات الآتية:

أ- عمر الزوجة:

في محافظات الضفة كل زيادة سنة واحدة في عمر المرأة يزيد من احتمال مشاركتها في سوق العمل بمقدار(1.188)، بينما عمر المرأة لهذه الفئة في قطاع غزة ليس له دلالة إحصائية.انظر/ي جدول (9) و(10) ملحق(ب)

ب- نسبة المتعلمات 13 سنة فأكثر.

يتضح من الجدول أنه لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين احتمال مشاركة النساء المتعلمات 13 سنة فما فوق، وبين النساء المتعلمات أقل من 13 سنة في مناطق الضفة الغربية، لكن نجد أن هذا المتغير في قطاع غزة ذو دلالة إحصائية سالبة و قيمة Odds Ratio تساوي(0.862) أي أن احتمال مشاركة النساء المتعلمات 13 سنة فما فوق، أقل بمقدار(0.138) من النساء المتعلمات أقل من 13 سنة. انظر/ي جدول(9) و(10) ملحق(ب).

ج- نسبة العاملات في الخدمات.

احتمال مشاركة النساء العاملات في القطاع الخدماتي بمناطق الضفة تزيد بمقدار مرة واحدة عن النساء العاملات في القطاعات الأخرى الاحتمال مشاركتهن في العمل تقل بمقدار(0.012) مقارنة بالنساء اللواتي يعملن في القطاعات الأخرى، أما في قطاع غزة نجد أن معامل المتغير سالب وهذا يعني أن النساء العاملات في القطاع الخدماتي يقلل من احتمال مشاركة النساء بالعمل بقيمة (0.005) عن اللواتي يعملن في القطاعات الأخرى. انظر/ي جدول (9) و(10) ملحق(ب).

ثالثاً: نتائج تحليل المعادلة اللوجستية باعتبار متغير المشتغلات هو المتغير المستقل.

للتعرف على المتغيرات التي تؤثر على احتمال دخول المرأة في سوق العمل، تم استخدام متغير العلاقة بقوة العمل، وتم تمثيله بمتغير وهمي(Dummy Variable)، فمتغير النساء المشتغلات يأخذ قيمة واحد، و ومتغير النساء العاطلات عن العمل ومتغير النساء خارج القوى العاملة أعطيا قيمة صفر، وأوضحت النتائج أن كل سنة إضافية واحدة في عمر المرأة تزيد بمقدار(1.039)

من الاحتمال في الدخول بسوق العمل، وأن كل سنة تعليم إضافية واحدة تزيد من احتمال دخول المرأة في سوق العمل بمقدار(1.280)، والنساء العزباوات والأرامل والمطلقات هن أقل احتمالاً من الدخول بسوق العمل من النساء المتزوجات بمقدار(0.115) من النساء المتزوجات، وزيادة العمر سنة واحدة لولي أمر المرأة ، يزيد من احتمال دخولها في سوق العمل بمقدار(1.004) أما زيادة سنة تعليمية واحدة لولي الأمر تقلل من احتمال دخول المرأة في سوق العمل بمقدار(0.013) كما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول(8): نتائج تحليل معادلة الانحدار اللوجستية باعتبار متغير المشتغلات متغيراً مستقلاً.

العوامل المستقلة	Model 1		Model 2		Model 3	
	B	Exp(B)	B	Exp(B)	B	Exp(B)
عمر المرأة	*.038	1.039	*.038	1.039	*.037	1.038
السنوات التعليمة للمرأة	*.247	1.280	*.244	1.276	*.243	1.275
الحالة الاجتماعية (مقارنة بالأخرى)	*-.123-	.885	*-.119-	.888	*-.128-	.880
عمر ولي الأمر	*.004	1.004	*.004	1.004	*.004	1.004
سنوات التعليمية لولي الأمر	*-.013-	.987	*-.010-	.990	*-.011-	.989
نسبة المتعلمات 13 سنة فأكثر	*-.027-	.973	*-.023-	.977	*.020	1.020
مكان العمل (مقارنة بقطاع غزة)	.039	1.039	.006	1.006	*-.599-	.550
نسبة العاملات في الزراعة	*.143	1.154				
نسبة العاملات في الصناعة			*.142	1.153		
نسبة العاملات في الخدمات					*.014	1.014
Constant	*-7.042-	.001	*-7.187-	.001	*-7.474-	.001
N	21485		39403		39403	
(X2)-2logL	24766.016		25693.477		25818.271	

وبالتمعن في متغير الطلب على النساء في سوق العمل نجد أنه ذو دلالة إحصائية سالبة، فقيمة Odds Ratio لمتغير نسبة المتعلمات 13 سنة فأكثر تساوي (.973)، فهذا يعني احتمال دخول النساء في سوق العمل واللواتي تعلمن 13 سنة فما فوق أقل بمقدار(0.027) من النساء اللواتي تعلمن أقل من 13 سنة. كما بيّنت النتائج أن احتمال دخول المرأة الضفاويةبالعمل يزيد بحوالي مرة عن احتمال المرأة الغزية.

أما بالنسبة لمتغير نسبة العاملات في القطاع الزراعي نجد أن قيمة Odds Ratio تساوي (1.154)، أي أن النساء العاملات في القطاع الزراعي يؤثرن بشكل إيجابي على احتمال دخول المرأة بسوق العمل بمقدار(1.036) عن اللواتي يعملن في القطاعات الأخرى، وفي حالة الطلب على المرأة للعمل بالقطاع الصناعي فإن احتمال دخولها في العمل تزيد بمقدار(1.153) عن القطاعات الأخرى، أما في القطاع الخدماتي نجد أن قيمة Odds Ratio تساوي (1.014)، أي أن النساء العاملات في القطاع الخدماتي يزيد من احتمال مشاركتهن في العمل بنسبة أقل من اللواتي يعملن في القطاع الزراعي والخدماتي، مما يدل على أن الطلب على النساء في القطاع الخدماتي أقل لعدم توفر فرص العمل،وهذه النتائج قريبة جداً من نتائج احتمال مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل.

الفصل الخامس
النقاش والخلاصة

فحصت هذه الدراسة تأثير العوامل الديمغرافية والاجتماعية (عوامل العرض) وتأثير العوامل الاقتصادية (عوامل الطلب) على احتمال مشاركة المرأه الفلسطينية في قوة العمل، لقد شمل التحليل عدة مستويات، حيث تم التحليل على مستوى الفلسطينيين الموجودين في مناطق السلطة الفلسطينية ككل ومن ثم تم التحليل على مستوى كل منطقتين وهما الضفة الغربية وقطاع غزة.من خلال هذا الفصل سيتم توضيح أوجه التوافق والاختلاف بين نتائج هذا البحث ونتائج الأدبيات السابقة،فهدف هذا الدراسة هو توضيح أثر عوامل العرض وعوامل الطلب على مشاركة المرأة في سوق العملاستنادا لمعطيات 2015 فقد بلغت مشاركة النساء 19.4% فقط، وقد ارتبطت هذه النسبة بعدد من المتغيرات التي لها علاقة بالمرأة الفلسطينية، كالعمر وسنوات التعليم و الحالة الاجتماعية وعمر ولي أمرها وسنوات تعليمه، وأيضاً عمر زوجها وسنوات تعليمة، كما وارتبطت نسبة مشاركة النساء بعوامل الطلب في سوق العمل مثل نسبة النساء المتعلمات 13 سنة فأكثر، ونسبة النساء المشتغلات في القطاعات الاقتصادية الأساسية، وسعى هذا التحليل لاختبار كل هذه المتغيرات وبيان أثر كل منها على مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل.

ويبدو أن ما تم التوصل إليه من نتائج هذا البحث، جاء مطابقاً مع نتائج بعض الدراسات في تحليل أثر بعض المتغيرات، ومغايراً في نتائج تحليل متغيرات أخرى؛ فقداقترح بحث سابق أن زيادة سنة واحدة في عمر المرأة يزيد من مشاركتها في القوى العاملة، وفسّر ذلك أن النساء الأصغر سناً عليهم قيود اجتماعية لا تسمح لهن بالذهاب خارج المنزل والمشاركة في العمل، حيث النساء صغيرات السن كثيرات الإنجاب،والأم تفضل أن تنجب أكثر من الأولاد ليشاركوا في العمل ويدعمون الأسرة مادياً، Alamasi (2010 وEjaz وAzid)، كما وأكدت دراسة كامل وعبده (2015) أن لعمر المرأة تأثير إيجابي على احتمال مشاركتها في سوق العمل، فهناك بعض الفئات العمرية يزيد احتمال مشاركتها بالعمل بحوالي سبعة أمثال مقارنة بالنساء اللواتي ضمن فئات

عمرية أصغر، وفي هذا البحث انسجاما كبيراً مع نتائج هؤلاء المؤلفون أي أن متغير العمر كان ذو دلالة ايجابية لاحتمال مشاركة المرأة بقوة العمل.

وأثبتت دراسات أخرى مثل (Demunoz 2007) و Rahman & Khan (2016) وغيرهم نتائج مماثلة لأثر متغير التعليم على مشاركة النساء في سوق العمل، واقترحوا أن الترقية التعليمية وارتفاع المستوى العلمي لدى النساء ذات أهمية أساسية في تفسير زيادة مشاركتهن، و لتعليم المرأة دور هام في التنبؤ باشتراكها في الأنشطة الاقتصاديةبقوة العمل، وقد أثبتوا أن الزيادة في معدلات مشاركة القوى العملة للمرأة قد تنجب في المقام الأول عن رفع الدرجة العملية لها، بمعنى أن احتمالات عدم المشاركة للمرأة كانت بين النساء اللواتي مستوى تعليمهن منخفضاً.

وبمقارنة نتائج تحليل متغير مكان الإقامة الذي أفاد باحتمال مشاركة المرأة بقوة العمل في الضفة يزيد بحوالي الضعف عن مشاركتها في غزة، جاءت النتائج مخالفاً بدراسة فلسطينية أجراها داوود عام (1999) والتي أوضح فيها أن احتمال امرأة من قطاع غزة يساوي ضعف احتمال عمل امرأة من الضفة تمتلك نفس الخصائص، وقد فسّر هذا بأن مشاركة المرأة بالعمل غالياً في القطاع العام (الصحة والتعليم وغيرها من المؤسسات الحكومية) وهذا القطاع في قطاع غزة أكبر منه في الضفة، وأن عمل النساء في الضفة متساوٍ تقريباً في القطاعين العام والخاص.

تشير الأبحاث التي أجراها المؤلفون المذكورين مثل كامل وعبده(2015) و Demunoz (2007) التي ، أن الزواج ربما كان سبباً في زيادة المشاركة في العمل للمرأة، وذلك لأن الاستقرار الأسري يساعد على التنظيم الجيد لحياة المرأة العملية واحتياجاتها الأسرية، لما شكل لها دافعا للعمل للخروج من الأزمات والعمل على تغطية الإنفاق على الاحتياجات الأساسية، والمتزوجات هن أكثر عرضة للعمل في القطاع غير الرسمي أكثر من العزباوات، وقد يكون الأمر كذلك في الواقع حيث بسبب الضغوط الاقتصادية على الأسرة تضطر المرأة المتزوجة أن تشارك زوجها العمل حتى يرتفعا بالمستوى الاقتصادي مشعل وسروجي (2006)، فكل هذه النتائج جاءت قريبةمما ورد يهذا البحث، حيث أوضح التحليل أن احتمال مشاركة النساء الفلسطينيات المتزوجات أكبر من احتمال مشاركة النساء (العزباوات والأرامل والمطلقات) بحوالي مرة ونصف، وهذا مخالفا مع دراسة أجراها

Rahman & Khan (2016) في فنزويلا، التي أوضحت أن النساء المتزوجات يقل احتمال مشاركتهن بالعمل من غيرهن.

وتناولت دراسة Alamasi و Ejaz و Azid (2010) تحليل أثر تعليم الزوج على مشاركة المرأة في سوق العمل، حيث أوضحت أن النساء اللواتي أزواجهن متعلمين تقل نسبة مشاركتهن اقتصادياً، لأن الأزواج غير المتعلمين لديهم إنتاجية منخفضة في العمل، وبالتالي مستوى دخل الأسرة متدنياً مما يدفع النساء المشاركة في العمل، ومن ناحية أخرى الأزواج غير المتعلمين أو الأميين لديهم عدد أكبر من الأطفال مقارنة بالأزواج المتعلمين، وبالتالي فإن الأسرة تكون معرضة للفقر أكثر، مما يزيد مشاركتها في سوق العمل، وجاء هذا أيضا مخالفاً لما ورد في هذا البحث حيث أوضحت نتائجه أن النساء اللواتي أزواجهن حاصلين على درجة الدكتوراه هنأكثر احتمالاً بالمشاركة بالعمل من غيرهن.

وأخيراً لم يُظهر هذا البحثأثر العوامل الديمغرافية والاجتماعية على مشاركة المرأة بقوة العمل فحسب، فقد بيّن أهمية النظر في جانب الطلب على المرأة في سوق العمل أيضاً، فمن الواضح أن للمؤسسات المشغلة في مجال القطاعات الاقتصادية الأساسية أثر كبير على اشتراك المرأة بالقوى العاملة، حيث يوجد هناك نساء مؤهلات علمياً واجتماعياً للعمل في الأنشطة الاقتصادية، ولكن ضعف الطلب عليهن من قبل المؤسسات الحكومية وغيرها، أدى إلى انخفاض نسبة مشاركتهن بقوة العمل.

ويمكن خلاصة هذا البحث بأن الغرض منه هو توضيح أثر العوامل الاجتماعية والديمغرافية الأساسية للمرأة ، وكذلك عوامل الطلب على الاشتراكبالقوى العاملة، فقد كانت متغيرات معينة تتعلق بنتائج سوق العمل للمرأة خلال عام 2015،وقد تم صياغة فرضيات الدراسة بناء على الدراسات السابقة الفلسطينية والعربية والعالمية، التي ساهمت في توفير إطار نظري غني وقوي دعم نتائج هذا البحث، وقد أشارت النتائج أن متغير التعليم بفئاته أكثر تأثيراً من باقي المتغيرات على المشاركة بقوة العمل للمرأة، كما وأوضحتالتأثير الإيجابي لمتغير عمر المرأة بمختلف الفئات، وكذلك أظهرت أثر فئات معينة لعمر زوجها والسنوات التعليمية له وولي أمرها و سنوات

تعليمه، وتبيّن أن هناك فروقات ذو دلالة إحصائية بين النساء المتزوجات وغيرهن (العزباوات والمطلقات والأرامل وغيرهن)، أما بالنسبة لمتغير عدد الأولاد أو الأطفال دون سن الخامسة في الأسرة ، لم يكن ممكنا الحصول على هذه المعلومات من المسح وقد تم حصر النساء المتزوجات من عمر (22–30) وأجريت عليهن تحليل معادلة الانحدار، وتبيّن أنهن هي أقل احتمالاً بالمشاركة في سوق العمل، والطلب من قبل المؤسسات على المرأة التي ضمن هذه الفئة قليل، ومن هنا تم استنتاج أن احتمال وجود أطفال دون سن الخامسة لدى المرأة يؤثر سلباً على مشاركتها في العمل.

كما أوضحت النتائج أن النساء اللواتي يعملن في قطاع غزة هن أكثر احتمالاً بالمشاركة بالعمل من النساء في الضفة الغربية، والنساء اللواتي تعلمن 13 سنة فما فوق هن أكثر احتمالاً بالمشاركة من النساء اللواتي تعلمن 12 سنة فأقل، وكذلك هناك اختلافً بالطلب على النساء بالعمل في القطاع الزراعي والصناعي والخدماتي.

وبعد التوصل إلى هذه النتائج المتعلقة بعمل المرأة الفلسطينية، يمكن اعتبار هذه الورقة كقاعدة بيانات تستخدم للأبحاث ذات العلاقة، حيث تعتبر الثانية من نوعها بعد دراسة الدكتور يوسف داوو (1999) ويمكن استخدام ما ورد فيها من معلومات كأداة لتحسين وضع عمل المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن التوصيات التي يمكن الخروج بها من البحث:

1- قيام الحكومة بإعداد نظام نفقة الطفل والرعاية الاجتماعية واعتماده كما في الدول المتقدمة.

2- زيادة الإنفاق العام على التعليم والمؤسسات التعليمية وكذلك تشجيع البحث العلمي.

3- زيادة الإنفاق على مشاريع البنية التحتية لتشجيع إقامة المشاريع الاقتصادية بكافة أنشطتها وخاصة الموظفة لفئة النساء.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

- اسماعيل، دنيا الأمل (2012)، ***المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية*. مجلة المستقبل العربي**. لبنان. مجلد (34) العدد(396).

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، **تحديات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل** ، فلسطين.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(2015)، **مسح القوى العاملة** ، فلسطين.

- العلواتي، عبد الرحمن. وسليمان، محمد. والحمد، ياسين (2014)، ***الارتباط بين عمل المرأة وحجم الأسرة في محافظة حلب*. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، العدد(32).

- العيلة، رياض علي،(2006)، **واقع المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية والعامة**. أعمال مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي الصفحات 957- 998.

- الكفري، صالح. نصر، خديجة حسين، (2011)، **واقع التمييز في سوق العمل الفلسطينية من منظور النوع الاجتماعي نحو مستقبل يضمن المساواة بين الجنسين**، رام الله ، فلسطين. بدون دار نشر.

- إيلبور غ، كاترين. نوياك، فويتيك ومونيك. كوتشار، كالبانا. فابريزيو، ستيفانيا. كبودار، كانفي. وينجندر، فيليب. كليمنتس، بنديكت. شوارتز، غيرد، (2013)، **مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين**، مذكرة مناقشات خبراء صندوق النقد الدولي.

- بريك، وسام درويش، (2010)، ***مستويات الرغبة في الانضمام إلى قوة العمل*. مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية**، مجلد(37) العدد (3).

- داود، يوسف، (1999)، **محددات المشاركة النسائية في سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة**. منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين.

- رمزي، ناهد،(2002)، ***المرأة العربية والعمل، الواقع والآفاق*. مجلة العلوم الاجتماعية**، مجلد(30).العدد(3).

- عبد الفتاح، كاميليا إبراهيم، (1984)، **سيكولوجية المرأة العاملة**، بدون دار نشر .

- عثمان، عبد الرحمن صوني،(1991)، **المرأة العاملة في شمال سيناء**، دراسة ميدانية للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لخروجها للعمل، بدون دار نشر.

- كامل، سلوى. عبده، ساميه. سعيد،أحلام،(2015)، **محددات عمالة المرأه عامي 2008 و2013**. السكان بحوث ودراسات، مصر.

- مشعل، زكية . سروجي، فتحي، (2006)، ***العوائد الاقتصادية لتعليم المرأة في المملكة الأردنية الهاشمية*. مجلة دراسات العلوم الإدارية** مجلد(33).

ثانياً: المراجع الاجنبية

- Amanda m. Bullough,(2008), **Global Factors Affecting Womens Participation in Leadership,** Florida International University.

- Aguirre, DeAnne, Leila Hoteit, Christine Rupp, and Karim Sabbagh, 2012" **Empowering The Third Billion ,Women and the worldin 2012**, Booz and company.

- Azid, T. Ejaz, R.Khan, A &Alamasi, A. (2010), ***labor force participation of married women in Punjab Pakistan***. **International Journal of social Economics pp 592_ 612.**

- Borjas, G. (2010), "**labor Economic**, 5th Edition.
- Bullough, A (2008), **Global factors affecting women's participation in leadership:** http://digitalcommons.fiu.edu/etd/184
- Cimirotic, R. Duller, V.Durstmuller, B. Gartner, B.Hiebl, M. (2017), **Enabling Factors that Contribute to women reaching leadership positions in business organization**. The case of management account. Management Research Review. pp. 165-194.
- Deanne, Aguirre. Leila, Hoteit.Christine Rupp, Karim, S.(2012), **Empowering the third billion: Women and the world of work in 2012**, Published:October15,2012.
- Demunoz, B. (2007), **Determinants of Female Labor Force Participation in Venezuela: Across- section Analysis**. http://scholar commons. usf. Edu / etd / 2340.
- Duflu, E, 2012, "***Women Empowerment and Economic Development***", **Journal of Economic Literature.**
- Ehrenberg, R. Smith, R. (2012),"**Modern Labor Economic**. 11TH Edition.
- Elizabeth, c (2015), ***women in action: Challenges facing women entrepreneurs in the Gauteng province of South Africa*. International business &economics research journal.**

- Ismail, M. Ibrahim, M. (2008), "***Barriers to career progression faced by women Evidence from aMalaysian multinational oil company"*. International Journal pp. 51_66.**

- Khan, H. Rahman, T. (2016), ***women participation in economic and NGO activities in Bangladesh.*** **International Journal of sociology and Social policy. Pp 491-515.**

- Kochhar, R, 2011, '**Two Years of Economic Recovery**. Women Lose Jobs, Men Find Them.

- Mazza, J. and DaniloFernand Lima da Silva, 2011, **"Latin American Experience With Crisis-Driven Labor Market program,'** Inter-American Development Bank discussion draft.

- Roopnairine, K. Ramattan, D. (2012), ***Female labor Force Participation: the case of Trinided Tobage.*** **World Journal of Entrepreneurship management and sustainable Development pp. 183_193.**

- Stavropoulou, M, and Jones, 2013,**'Off the Balance Sheet- The Impact of the Economic Crisis On Girls and Young Women.**

- World Bank, 2011, **World Development Report 2012,** Gender Equality and development, Washington.

الملاحق

أ- ملاحق المعطيات:

جدول(1):حجم العينة وعدد النساء اللواتي أعمارهن (15) سنة فأكثر في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة.

المحافظة	عدد النساء
جنين	2774
طوباس	1574
طولكرم	2166
نابلس	3014
قلقيلية	1566
سلفيت	1335
رام الله	2168
أريحا والأغوار	1266
القدس	2570
بيت لحم	2189
الخليل	4290
شمال غزة	3008
غزة	3766
دير البلح	2651
خانيونس	2849
رفح	2258
المجموع (حجم العينة)	39444

جدول (2):نسبة النساء اللواتي المتعلمات 13 سنة فما فوق واللواتي أعمارهن (15) سنة فأكثر في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة.

الرقم	المحافظة	نسبة المتعلمات أكثر من 13 سنة	الرقم	المحافظة	نسبة المتعلمات أكثر من 13 سنة
1	جنين	27.8%	9	القدس	9.4%
2	طوباس	28.7%	10	بيت لحم	33.1%
3	طولكرم	34%	11	الخليل	22.8%
4	نابلس	29.9%	12	شمال غزة	28.5%
5	قلقيلية	24.9%	13	غزة	28.7%
6	سلفيت	35.5%	14	دير البلح	39.4%
7	رام الله	30.4%	15	خانيونس	29%
8	أريحا	18.3%	16	رفح	30.7%

جدول(3):نسبة النساء المشتغلات في القطاعات الثلاث في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة.

الرقم	المحافظة	نسبة النساء المشتغلات في الزراعة	نسبة النساء المشتغلات في الصناعة	نسبة النساء المشتغلات في الخدمات
1	جنين	13	14.7	86.5
2	طوباس	11.4	15.5	67.4
3	طولكرم	14.3	13.5	67.8
4	نابلس	13.7	12.9	84.9
5	قلقيلية	14.2	11.9	87.2
6	سلفيت	14.5	14.9	78.7
7	رام الله	14.2	13.4	71.1
8	أريحا	12.2	13.9	93.2
9	القدس	3.5	3.2	64.7
10	بيت لحم	15.8	15.8	82.9
11	الخليل	11.6	12.6	74.9
12	شمال غزة	6.7	6.6	60.6
13	غزة	7.4	7.4	50
14	دير البلح	9.8	10.2	66.7
15	خانيونس	7.4	9	70.1
16	رفح	8.7	9.3	51.6

ب- ملاحق تحليل النتائج:

جدول(1):تحليل معادلة الانحدار اللوجستية بالاعتماد على متغير عمر الزوج وسنوات تعليمه.

العوامل المستقلة	Model 1		Model 2	
	B	Exp(B)	B	Exp(B)
عمر الزوجة	*.031	1.031	-	-
سنوات تعليم الزوجة	*.323	1.381	-	-
عمر الزوج	*-.013-	.987	-	-
سنوات تعليم الزوج	-.017-	.983	-	-
Constant	*-5.587-	.004	-	-
الفئات العمرية للزوجة (مقارنة 15-24)				
34-25	-	-	*1.351	3.861
44-35	-	-	*1.722	5.595
54-45	-	-	*1.508	4.517
64-55	-	-	*1.004	2.730
65 فأكثر	-	-	.198	1.219
الفئات التعليميةللزوجة(مجموعة المقارنة 17 فأكثر)	-	-		
5-0	-	-	*-2.869-	.057
10-6	-	-	*-3.014-	.049
12-11	-	-	*-3.171-	.042
16-13	-	-	*-.662-	.516
الفئات العمرية للزوج(مجموعة المقارنة 65 فأكثر)	-	-		
24-14	-	-	*.993	2.699
34-25	-	-	.367	1.444
44-35	-	-	.433	1.541
54-45	-	-	.475	1.607
64-55	-	-	*.729	2.072
الفئات التعليمية للزوج(مجموعة المقارنة 17 فأكثر)	-	-		
5-0	-	-	-.419-	.658
10-6	-	-	*-.858-	.424
12-11	-	-	*-.604-	.547
16-13	-	-	*-.833-	.435
Constant	-	-	-.340-	.712
N	22079		22079	
2LL	18759.636		17326.781	

جدول(2):**تحليل معادلة الانحدار اللوجستية بإدخال عوامل الطلب** على متغيرات العرض كفئات.

العوامل المستقلة	Model 1		Model 2		Model 3	
	B	Exp(B)	B	Exp(B)	B	Exp(B)
الفئات العمرية للمرأة (مقارنة بالفئة 15-24)						
34-25	*1.579	4.852	*1.577	4.839	*1.568	4.795
44-35	*1.803	6.067	*1.810	6.111	*1.807	6.092
54-45	*1.461	4.312	*1.466	4.333	*1.466	4.332
64-55	*.871	2.388	*.867	2.380	*.855	2.353
65 فأكثر	*-.900-	.406	*-.909-	.403	*-.928-	.395
الفئات التعليمية للمرأة (مقارنة بالفئة 17 فأكثر)						
5-0	*-3.462-	.031	*-3.466-	.031	*-3.451-	.032
10-6	*-3.730-	.024	*-3.728-	.024	*-3.724-	.024
12-11	*-3.462-	.031	*-3.472-	.031	*-3.467-	.031
16-13	*-1.431-	.239	*-1.441-	.237	*-1.433-	.239
الحالة الاجتماعية	*.433	1.541	.436	1.547	*.435	1.545
الفئات العمرية لولي الأمر (مقارنة بالفئة 65 فأكثر)						
24-15	.243	1.275	.236	1.266	.229	1.257
34-25	*-.404-	.668	*-.397-	.672	*-.404-	.667
44-35	*-.529-	.589	*-.538-	.584	*-.533-	.587
54-45	*-.334-	.716	*-.323-	.724	*-.323-	.724
64-55	-.114-	.893	*-.124-	.883	*-.123-	.884
الفئات التعليمية لولي الأمر (مقارنة بالفئة 17 فأكثر)						
5-0	*.245	1.278	*.216	1.241	*.236	1.266
10-6	.092	1.096	.084	1.088	.096	1.101
12-11	.103	1.108	.096	1.101	.104	1.110
16-13	*.144	1.155	*.126	1.135	*.130	1.139
نسبة المتعلمات 13 سنة فأكثر	*.016	1.016	*.012	1.012	*.020	1.020
نسبة العاملات في الزراعة	*.028	1.029				
نسبة العاملات في الصناعة			*.039	1.040		
نسبة العاملات في الخدمات					*.007	1.007
Constant	*-.598-	.550	*-.581-	.559	*-.855-	.425
N	38132		39398		39398	
2LL	28679.671		29669.777		29710.036	

جدول(3): نسب النساء المتزوجات حسب علاقتها بقوة العمل.

الفئة	العدد	النسبة المئوية
عاملات	463	36% المشتغلات
عاطلاتعنالعمل	816	64% العاطلات
خارج القوى العاملة	4278	23% المشاركة
المجموع	5557	

جدول(4): نتائج عوامل العرض للنساء المتزوجات اللواتي ضمن الفئة العمرية (22-30).

العوامل المستقلة	Model 1		Model 2	
	B	Exp(B)	B	Exp(B)
عمر المرأة	*.087	1.091	-	-
السنوات التعليمة للمرأة	*.603	1.827	-	-
عمر الزوج	.004	1.004	-	-
سنوات تعليم الزوج	-.022-	.979	-	-
Constant	*-11.525-	.000	-	-
الفئات التعليمية للمرأة (مقارنة بالفئة 17 فأكثر)			-	-
5-0	-	-	*-3.140-	.043
10-6	-	-	*-3.693-	.025
12-11	-	-	*-4.096-	.017
16-13	-	-	*-1.203-	.300
الفئات العمرية للزوج (مقارنة بالفئة 22-30)	-	-		
40-31	-	-	.254	1.289
50 -41	-	-	.293	1.341
51 فأكثر	-	-	.144	1.155
الفئات التعليمية لولي الأمر (مقارنة بالفئة 17 فأكثر)	-	-		
5-0	-	-	-.285-	.752
10-6	-	-	*-.992-	.371
12-11	-	-	-.305-	.737
16-13	-	-	-.611-	.543
Constant	-	-	*1.570	4.807
N	5336		5334	
2LL	4148.121		4319.718	

جدول(5): تحليل معادلة الانحدار اللوجستية بإدخال عوامل الطلب في مناطق الضفة الغربية.

العوامل المستقلة	Model 1		Model 2		Model 3	
	B	Exp(B)	B	Exp(B)	B	Exp(B)
عمر المرأة	*.029	1.029	*.030	1.030	*.028	1.029
السنوات التعليمة للمرأة	*.294	1.341	*.290	1.337	*.290	1.336
الحالة الاجتماعية	*-.123-	.884	*-.101-	.904	*-.112-	.894
عمر ولي الأمر	*.007	1.007	*.006	1.006	*.006	1.006
سنوات التعليمية لولي الأمر	*-.040-	.961	*-.037-	.963	*-.039-	.962
نسبة المتعلمات 13 سنة فأكثر	*-.014-	.986	*-.011-	.989	*.027	1.027
نسبة العاملات في الزراعة	*.119	1.126				
نسبة العاملات في الصناعة			*.118	1.125		
نسبة العاملات في الخدمات					*.015	1.015
Constant	*-6.797-	.001	*-6.908-	.001	*-7.510-	.001
N	23642		24908		24908	
X^2- 2LL	19609.711		20679.169		20753.085	

جدول(6): تحليل معادلة الانحدار اللوجستية بإدخال عوامل الطلب لقطاع غزة.

العوامل المستقلة	Model 1		Model 2		Model 3	
	B	Exp(B)	B	Exp(B)	B	Exp(B)
عمر المرأة	*.020	1.020	*.020	1.020	*.020	1.020
السنوات التعليمة للمرأة	*.553	1.738	*.553	1.738	*.552	1.736
الحالة الاجتماعية	*.238	1.269	*.233	1.263	*.228	1.256
عمر ولي الأمر	*-.069-	.933	*-.068-	.935	*-.068-	.934
سنوات التعليمية لولي الأمر	*-.166-	.847	*-.164-	.849	*-.168-	.845
نسبة المتعلمات 13 سنة فأكثر	*-.097-	.907	*-.051-	.950	.001	1.001
نسبة العاملات في الزراعة	*.409	1.505				
نسبة العاملات في الصناعة			*.218	1.243		
نسبة العاملات في الخدمات					.000	1.000
Constant	*-8.511-	.000	*-8.547-	.000	*-8.304-	.000
N	14492		14492		14492	
X^2- 2LL	10424.429		10422.259		10477.532	

جدول (7) :تحليل معادلة الانحدار اللوجستية بإدخال عوامل الطلب لمحافظات الضفة باستخدام متغير عمر الزوج وستوات تعليمه.

العوامل المستقلة	Model 1		Model 2		Model 3	
	B	Exp(B)	B	Exp(B)	B	Exp(B)
عمر الزوجة	*.036	1.037	*.037	1.038	*.035	1.035
سنوات تعليم الزوجة	*.227	1.255	*.220	1.246	*.221	1.248
عمر الزوج	-.012-	.988	-.013-	.987	-.011-	.989
سنوات تعليم الزوج	.004	1.004	.009	1.009	.006	1.006
نسبة المتعلمات 13 سنة فأكثر	-.011-	.989	*-.028-	.972	*.031	1.031
نسبة العاملات في الزراعة	*.121	1.129				
نسبة العاملات في الصناعة			*.183	1.201		
نسبة العاملات في الخدمات					*.018	1.018
Constant	*-6.103-	.002	*-6.497-	.002	*-6.999-	.001
N	13025		13611		13611	
X^2- 2LL	11553.208		11970.715		12096.524	

جدول (8) :تحليل معادلة الانحدار اللوجستية بإدخال عوامل الطلب لمحافظات قطاع غزة باستخدام متغير عمر الزوج وستوات تعليمه.

العوامل المستقلة	Model 1		Model 2		Model 3	
	B	Exp(B)	B	Exp(B)	B	Exp(B)
عمر الزوجة	*.016	1.016	*.015	1.015	*.016	1.016
سنوات تعليم الزوجة	*.547	1.727	*.546	1.727	*.544	1.724
عمر الزوج	*-.013-	.987	*-.013-	.987	*-.014-	.986
سنوات تعليم الزوج	-.019-	.981	-.019-	.981	-.019-	.982
نسبة المتعلمات 13 سنة فأكثر	*-.080-	.923	*-.051-	.951	-.008-	.992
نسبة العاملات في الزراعة	*.316	1.371				
نسبة العاملات في الصناعة			*.198	1.219		
نسبة العاملات في الخدمات					.006	1.006
Constant	*-8.089-	.000	*-8.138-	.000	*-8.116-	.000
N	8468		8468		8468	
X^2- 2LL	5917.349		5909.616		5934.052	

جدول(9) : نتائج ادخال الطلب للنساء المتزوجات اللواتي ضمن الفئة العمرية (22–30) في محافظات الضفة الغربية.

العوامل المستقلة	Model 1		Model 2		Model 3	
	B	Exp(B)	B	Exp(B)	B	Exp(B)
عمر الزوجة	*.172	1.188	*.166	1.180	*.166	1.181
سنوات تعليم الزوجة	*.478	1.613	*.466	1.594	*.488	1.630
عمر الزوج	-.021-	.979	-.020-	.980	-.023-	.977
سنوات تعليم الزوج	-.066-	.936	-.058-	.944	-.077-	.926
نسبة المتعلمات 13 سنة فأكثر	.005	1.005	-.005-	.995	*.043	1.044
نسبة العاملات في الزراعة	*.112	1.118				
نسبة العاملات في الصناعة			*.142	1.152		
نسبة العاملات في الخدمات					.010	1.010
Constant	*-12.504-	.000	*-12.463-	.000	*-12.631-	.000
N	2968		3069		3069	
X^2- 2LL	2302.830		2539.409		2374.048	

جدول(10): نتائج ادخال الطلب للنساء المتزوجات اللواتي ضمن الفئة العمرية (22–30) في محافظات قطاع غزة.

العوامل المستقلة	Model 1		Model 2		Model 3	
	B	Exp(B)	B	Exp(B)	B	Exp(B)
عمر الزوجة	.026	1.027	.024	1.025	.028	1.028
سنوات تعليم الزوجة	*.838	2.311	*.834	2.302	*.833	2.300
عمر الزوج	.008	1.008	.009	1.009	.008	1.008
سنوات تعليم الزوج	-.015-	.985	-.013-	.987	-.012-	.988
نسبة المتعلمات 13 سنة فأكثر	*-.149-	.862	*-.084-	.919	-.016-	.984
نسبة العاملات في الزراعة	*.531	1.701				
نسبة العاملات في الصناعة			*.264	1.302		
نسبة العاملات في الخدمات					-.005-	.995
Constant	*-12.826-	.000	*-12.792-	.000	*-12.408-	.000
N	2267		2267		2267	
X^2- 2LL	1566.135		1567.916		1580.030	

ج- ملاحق الرسوم البيانية

1-رسم بياني(1): مشاركة الإناث في القوى العاملة من عام 1990-2011

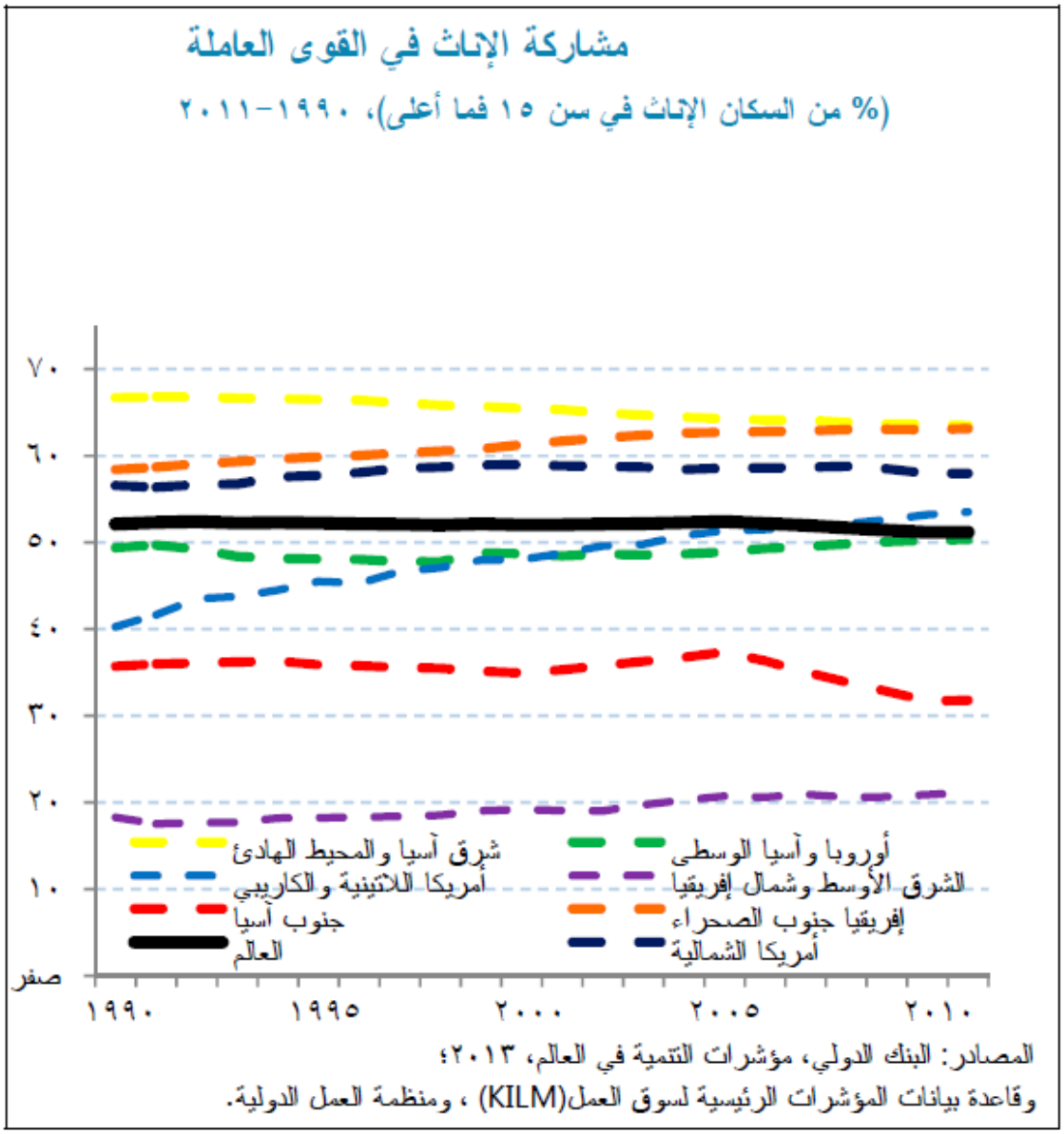

المصادر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، ٢٠١٣؛
وقاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل(KILM) ، ومنظمة العمل الدولية.

2- رسم بياني (2): الفجوات بين الجنسين ومعدلات مشاركة الذكور في القوى العاملة.

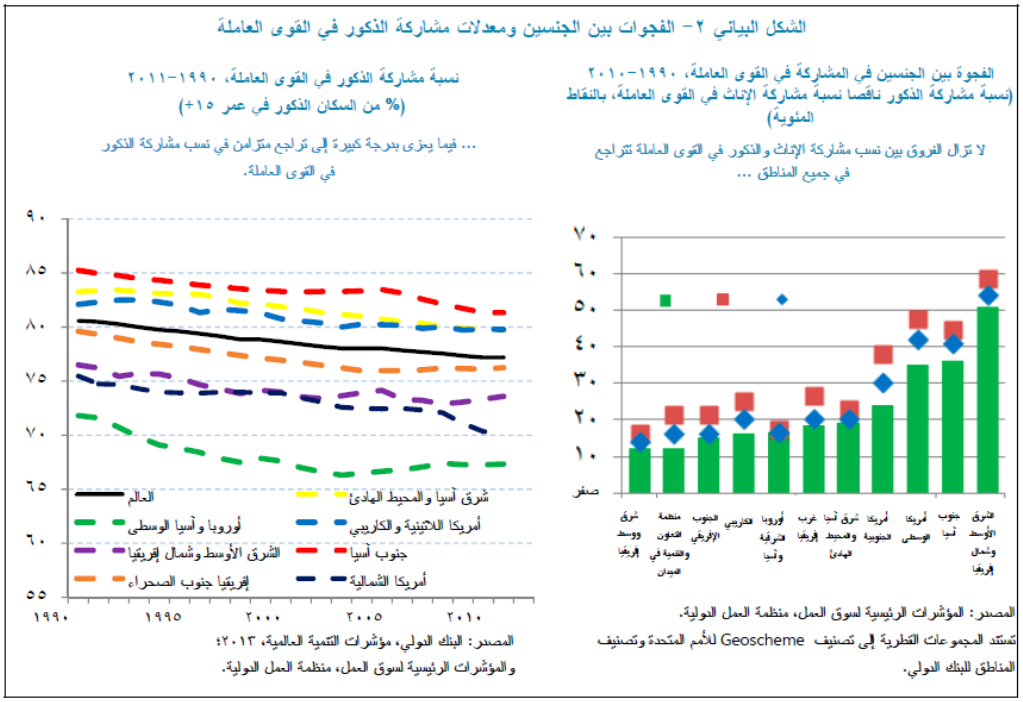

3- رسم بياني (3): علاقة مشاركة الإناث بالقوى العاملة والنمو(نصيب الفرد من الدخل)

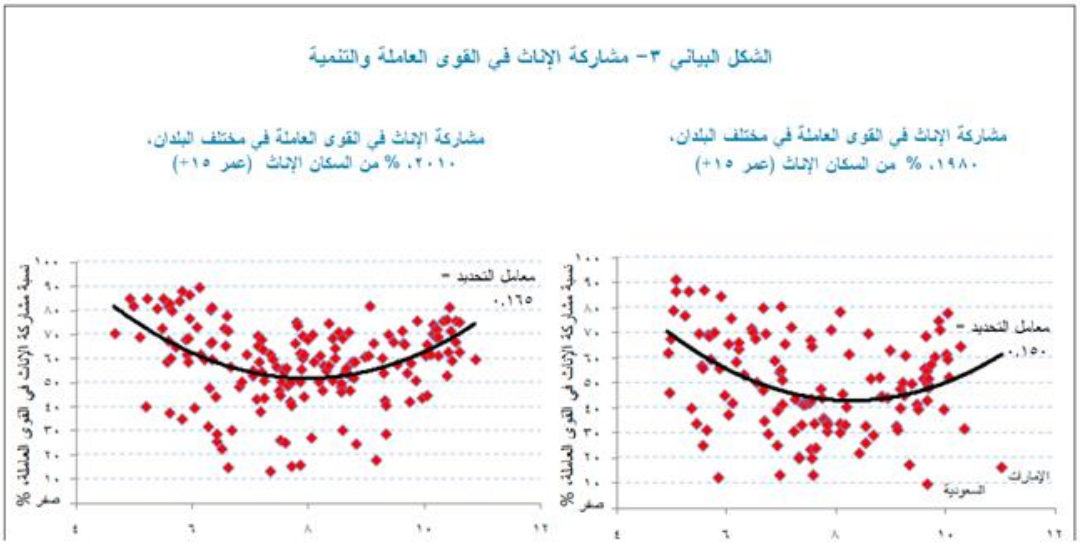

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

Obstacles Facing the Participation of Palestinian Women in the Labor Market

By
Loozana Azmi Sudqi Karaki

Supervised
A'as Atrash

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Economic Policy Management, Faculty of Higher Studies, An- Najah National University, Nablus-Palestine.
2018

Obstacles Facing the Participation of Palestinian Women in the Labor Market

By
Loozana Azmi Sudqi Karaki
Supervised
A'as Atrash

Abstract

This study sheds light on the limitation of working women participation in workforce which includes variables of market offers and demands. Offers variables are represented by social and demographic variables for the Palestinian woman while the demands variables have two sides , the former is literate women (13 years and more in the West Bank and Gaza Strip Governorates; the latter is about the working women in main economic sectors (services, agricultural and industrial ones) in each governorate.

The study also clarifies the relationship and the probability of the effect of each variable on working women participation in workforce by displaying facts about the woman participation in economical activities in some developed countries in the literature review which also includes some previous studies about the same subject that the hypothesis have been constructed in regards to basic variables paraphrasing increasing or decreasing the participation of the Palestinian women in workforce. Further, facts and limitations about the workforce in 2015 from Palestinian Central Bureau of Statistics by taking 39444 women aged 15 years and more as a study sample.

Chapter four of the study includes the model of measurement, ther results and the effect of independent factors on women participation in workforce in details. The results showed that the more education per years for woman, the more participation in workforce (1.4%), for educated women between 13-16 years the participation is less (0.7) than educated women of (17) years and more. Also, the results show that there there are statistical differences attributed to age in favor of educated female faged (35-44) years, women with diploma or B.A certificates are less participation with (0.6) from women whose husbands learned for (17) years and more and the married women have more work chances than the others (single, widowed and separated) .

Moreover, children less than five years are obstacles for women participation and whom who have learned for 13 years and more have more work chances than whom who have learned less than 13 years. The study revealed that women working in service sector have less chances from who work in industrial or agricultural sectors since the limitations of work opportunities in service sector which considered the most important sector for working women.

According to the study results, some suggestions have been recommended including more attention for women affairs in education and training, increasing funds for projects which hiring women through programs adopted by the government.